

أصدرته منظمة الأونيسكو عام 1996

العدد 91 - الأربعاء 1 آذار 2006

مقدمة ابن خلدون

إعداد وتقديم:
الدكتور محمد حافظ يعقوب

رسوم:
محمد عمر خليل



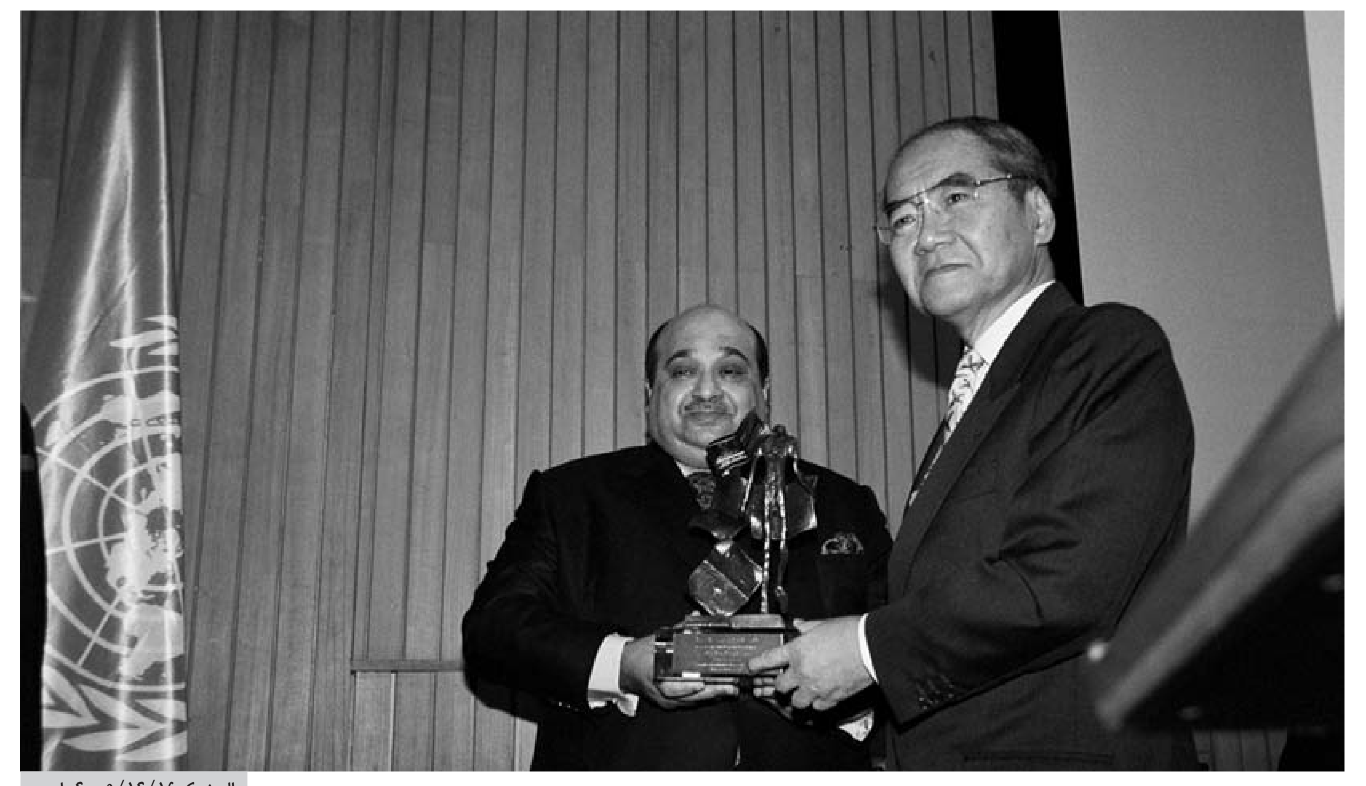


الشريك الثقافي



المؤسسة الراعية

الذكرى العاشرة لإنطلاقة «كتاب في جريدة»



اليونسكو ٢٠٠٥/١٢/١٤ باريس

معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر يقلد سعادة السيد كويشيرو ماتسورا جائزة 'كتاب في جريدة' التقديرية وتمثل منحوتة برونزية تحمل عنوان 'القارئ' للفنان العراقي منقذ سعيد

في إطار إحتفالات الذكرى الستين لتأسيس منظمة اليونسكو تم إحياء الذكرى العاشرة لإنطلاقة "كتاب في جريدة" بحضور السيد كويشيرو ماتسورا المدير العام لليونسكو والشيخ محمد بن عيسى الجابر المبعوث الخاص لمدير عام اليونسكو للتربية والتسامح والديمقراطية والسلام راعي "كتاب في جريدة" وعدد من وزراء الثقافة العرب:

معالي الأستاذ يحيى يخلف، وزير الثقافة الفلسطيني
معالي الأستاذ خالد الرويشان، وزير الثقافة اليمني
معالي الأستاذ جابر الجابري، وكيل وزارة الثقافة العراقية
معالي الأستاذ نبيل يعقوب الحمر، المستشار الإعلامي لجلالة ملك البحرين

بالإضافة إلى عدد كبير من المثقفين والأدباء والشخصيات الإعلاميّة والدبلوماسيّة العربيّة في باريس.

وفي هذه المناسبة قدّم معالي الشيخ الجابر الدرع التذكاري للذكرى العاشرة لـ "كتاب في جريدة" إلى سعادة السيد كويشيرو ماتسورا مدير عام اليونسكو.

وقد قام المدير العام في نفس الوقت بتقليد معالي الشيخ الجابر وسام الذكرى الستين لليونسكو وهي المرّة الأولى التي يقدم فيها هذا الوسام الذي أُعدّ لهذه المناسبة العالمية وهو مخصص لرؤساء الدول والشخصيّات العالمية الكبيرة التي ستكرمها المنظمة الدولية بمناسبة عيد تأسيسها الستين.

كما قدّم السيد المدير العام ومعالي الشيخ الجابر بهذه المناسبة الدروع التقديرية إلى الوزراء والشخصيّات الإعلامية الحاضرين بهذه المناسبة.

كما إفتتحا معاً الدورة الأولى لجوائز "كتاب في جريدة" التي خصصها معالي الشيخ الجابر للشخصيّات العربية في الحقول التالية:

١ – جائزة التنمية المستدامة: الدكتور مهدي الحافظ (العراق)
٢ – جائزة الإبداع من أجل الطفولة: الفنان محيي الدين اللباد (مصر)
٣ – جائزة إبداع المرأة العربية: الروائية رجاء عالم (المملكة العربية السعودية)
٤ – جائزة الدراسات الأدبية والفكرية: الدكتور محمد عابد الجابري (المغرب)

وفي مساء اليوم نفسه قدّم معالي الشيخ الجابر، والسيد ميرسو باربوزا نائب المدير العام لليونسكو، الجوائز التقديرية الخاصة بهذه المناسبة في حفل عشاء أقامه على شرف الحاضرين، إلى سعادة الدكتور موسى بن جعفر السفير المندوب الدائم لسلطنة عمان رئيس المؤتمر العام لليونسكو والدكتور أحمد الصيّاد، مساعد المدير العام للعلاقات الخارجية والتعاون وسعادة الأستاذ محيي كاظم الخطيب، سفير العراق، رئيس المجموعة العربيّة وسعادة الدكتور عبدالرزاق مشاري النفيسي، سفير دولة الكويت ورئيس لجنة خطة تنمية الثقافة العربية في اليونسكو، وجميع أعضاء الهيئة الإستشارية ورؤساء تحرير الصحف العربيّة الشريكة.

وفي الختام قام معالي الشيخ الجابر والدكتور أحمد الصيّاد ممثل المدير العام بتقديم جوائز تقديرية إلى عائلة "كتاب في جريدة" ممثلة بمؤسس المشروع الشاعر شوقي عبدالأمير والسيدة ندى دوغان المدير التنفيذي لـ "كتاب في جريدة" في بيروت والآنسة زينة رزق الله أمينة مكتب معالي الشيخ الجابر في باريس.



ابن خلدون

أعد المختارات وقدّمها: د. محمد حافظ يعقوب

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)؛ مستنبط «علم العمران». ولد بتونس في ١ رمضان ٧٣٢ هـ/٢٧ أيار (مايو) ١٣٣٢ وتوفي في القاهرة في ٢٥رمضان ٨٠٨ هـ/١٩ آذار (مارس) ١٤٠٦.

ترجع أصوله إلى أسرة عريقة في العلم والسياسة هاجرت من إشبيلية بالأندلس إلى تونس في منتصف القرن السابع هـ (القرن ١٣). تلقى العلم على يد والده وكبار علماء عصره في تونس. وفي سنة ٧٢٥ هـ/١٣٥٢ ارتحل غرباً بعد أن فتك وباء الطاعون بوالديه وبجل معلميه. واصل في تلمسان تحصيله العلمي، فدرس الفلسفة عَبْر مؤلفات ابن سينا وابن رُشد وغيرهما. تقلب في عدة وظائف إدارية وقضائية هامة في تلمسان وغرناطة وفاس وبجاية. وسجن مرتين.

أخذ يجنح بالتدرّج إلى حياة موقوفة للبحث العلمي. واعتكف في قلعة ابن سلامة (تَوغزوت في شمال غرب بسكرة في الجزائر)، وفيها أنهى صياغة المقدمة، وكان عمره ٤٥ سنة.

هاجر في العام ٧٨٤ هـ (١٣٨٢) إلى القاهرة، بعد أن ملّ تفاهة الحياة العامة ومخاطر العمل في خدمة الحكام المتقلّبين. عُيِّن في القاهرة أستاذاً في الفقه المالكي، ثم قاضي قضاة المذهب المالكي في مصر. وظل يمارس القضاء والتدريس حتى وفاته. تجول في المشرق ومال في أخريات حياته إلى الزهد عقب غرق أسرته وأمواله.

كان في دمشق وقت حصار تيمورلنك (أي تيمور الأعرج) لها في العام ٨٠٣ هـ (١٤٠١)، والتقى هذا الأخير خارج أسوارها. وترك وصفاً لهذا اللقاء والحصار في سيرته الشخصية وعنوانها «التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقا» المنشورة في الجزء الأخير من كتاب العبر.

في «الإحاطة في أخبار غرناطة»، يذكر لسان الدين ابن الخطيب أن ابن خلدون ولخّص كثيراً من كتب ابن رُشد، وعلّق للسلطان أيام نظره في العلوم العقلية. (و) في المنطق، ولخّص محصل الإمام فخر الدين ابن الخطيب الرّازي، وألّف كتاباً في الحساب، .. وعُني في أصول الفقه..». ولابن خلدون كتاب في علم الكلام هو «لباب المحصِّل» وكتاب في التصوف هو «شفاء السائل»، بالإضافة إلى مؤلفه الكبير: «كتاب العِبَر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر».

السياسة والفضائل السياسية

يؤكِّد ابن خلدون أن الظلم السياسي والعدوان يجافيان طبيعة الإنسان والاجتماع معاً. فالإنسان هو إلى «الخير وخلاله أقرب.. إذ الخير هو المناسب للسياسة»؛ وهي «كفالة الخلق (...) ومراعاة المصالح». ليست الرئاسةُ الملكَ. فحقيقة الملك أنه خروج عن الرئاسة وانحراف عنها، إذ هو «التغلب والحكم بالقهر». وهو طريق الظلم والفوضى، وهي «مهلكة للبشر مفسدة للعمران». . في حين أن الرئاسة «سؤدد وصاحبها متبوع. وليس له عليهم قهر في أحكامه».

إن الرئاسة هي نوع من الملك السياسي يحبِّذه ابن خلدون. فإذا «خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها». أما الحكم الطبيعي، حكم المتسلطين من الحكام، فهو طريق الفساد. فإذا كان «الملك قاهراً، فاحشاً بالعقوبات، منقباً عن عورات الناس، شملهم الخوف والذل، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم، وإن دام أمره عليهم وقهره فسدت العصبية».

ليس الظلم غير الخروج عن قواعد السياسة وفضائلها التي تليق بالبشر. ثم أن الظلم هو فوق ذلك طريق تفكك العنصر الأساسي في كل لحمة اجتماعية، وهو الاستقرار السياسي على وجه الخصوص.

قضية ابن خلدون

يجدر تبديد خطأ شائع بيانه أن ابن خلدون «اكتشفه» الغربيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأن اهتمامهم به سبق العودة العربية والإسلامية إليه في مطالع القرن العشرين. غير أن الوقائع التاريخية تجافي ما سبق ذكره وتدحضه من غير لبس. فليس صحيحاً أن المقدمة كانت صرخة من غير صدى في عالم العرب والمسلمين. فلم ينقطع الأثر الخلدوني عن التداول على الإطلاق. وسأكتفي بالإشارة (لضيق الحيز) إلى أن «المقدمة» كانت المرجع المركزي لكتاب عبد الله ابن الأزرق (تـ ٨٩٦ هـ/١٤٨٩ م) «بدائع السلك في طبائع الملك». ويظهر تأثيرها في التحليل العميق الذي أجراه الوزير محمد بن عبد الوهاب الغساني (تـ ١٧٠٨ م) للأوضاع الإسبانية في «رحلة الوزير في افتكاك الأسير» التي كتبها عن رحلته كسفير للسلطان مولاي اسماعيل لدى كارلوس الثاني في عامي ١٦٩١–١٦٩٠. ومن الظاهر أن «المقدمة» كانت معروفة في أوساط الدولة العثمانية. فقد اعتمد عليها سفيران عثمانيان إلى أوروبا لدى تحليلهما للأوضاع الأوروبية. يتضح ذلك في تقريري رسمي أفندي عن سفارتيه (إلى فيينا عام ١٧٥٧ ثم إلى برلين عام ١٧٦٣)، وفي تقرير عزمي أفندي عن سفارته إلى برلين عام ١٧٩٠.

وأولى محمد علي حاكم مصر اهتماماً واضحاً بالمقدمة التي اقتنى نسخة مخطوطة منها استقدمها من المغرب، في حين أبدى كما يقول وزيره ومترجمه أرتين تبرماً من ماكيافيلي ومعارفه المحدودة. وفي العام ١٨٥٧ كانت «المقدمة» من أوائل الكتب التي قامت مطبعة بولاق الحكومية بإشراف رفاعة رافع الطهطاوي على طبعها.

ويظهر تأثير ابن خلدون جلياً في مؤلف خير الدين التونسي المطبوع عام ١٨٦٧ «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، وفي السيد جمال الدين الأفغاني. وكانت أولى دروس الإمام محمد عبده في دار العلوم حول مقدمة ابن خلدون.

ومهما يكن الأمر، تتبع أهمية العمل الخلدوني من فرضية قدرته على مساعدتنا على مقاربة الإشكاليات التي يكابد منها اجتماعنا في الأوقات الحاضرة، باعتبار ارتباط بنائه بمعاينات ابن خلدون الموضوعية وبسبره للسيرورات المجتمعية التي تشكل إرثنا الذي مازال حاضراً لدينا في التاريخ. إن «العودة» العربية الكثيفة الملحوظة اليوم لعمل ابن خلدون يمكن أن تكون دلالة إضافية على أن الدارسين العرب مازالوا يبحثون عن الأدوات المعرفية التي تصلح لمقاربة سيرورات اجتماعنا وأزماتنا المستفحلة.

وإزاء القائلين بـ«صراع الحضارات» و«الثقافات»، تزداد الحاجة إلى علم الاجتماع الحضاري الخلدوني، وتتضح صلاحية المفاهيم الإجرائية التي اقترحها في مؤلفه العظيم.

مبتكر السيرة الذاتية

ما الذي حثّ قاضي القضاة، أبو محمد عبد الرحمن ابن خلدون، على تدوين سيرته الشخصية ووضعها في متناول الناس والأجيال؟ هل أراد بذلك تقديم نفسه بالصورة التي يحب أن يكون عليها هو لا كما يمكن أن يصوِّرها أو يتصورها الآخرون عنه؟ وهل كان يعرف أنه يؤسس لصنف جديد في الكتابة لم يكن بعد معروفاً هو السيرة الذاتية التي ستنتشر مع انتشار الحداثة؟ هل كان يؤسس للحداثة التي هي كذلك الاتصال والإعلام والتسويق؟ وهل كان يؤسس للدور الذي سيزعم المثقف الحديث أنه وهو دور الشاهد على العصر؟

وكتب لي السلطان (أبو عبد الله ابن الأحمر) بشأني مرسوما بالتشييع من إملاء الوزير ابن الخطيب نصه:

هذا ظهير كريم، تضمن تشييعا وترفيعا وإكراما وإعظاما، وكان لعمل الصنيع ختّاما، وعلى الذي أحسن تماما، وأشاد به للمعتمد به بالاغتباط الذي راق قسّاما وتوفر إقساما وأعلق بالقبول أن نوى بعد القوى رجوعا وآثر على الظعن المزمع مقاما.

أمر به، وأمضى العمل بمقتضاه، وحبسه الأمير أبو عبد الله ابن مولانا أمير المسلم ين أبي الحجاج ابن مولانا أمير المسلمين أبي الوليد بن نصر أيد الله أمره، وأعز نصره ،وأعلى ذكره، للولي الجليس، الحظي المكين، المقرب الأود الابن الفقيه الجليل الصدر الأوحد، الرئيس العالم الفاضل الكامل، الموقع الأمين الأظهر الأرضى الأخلص الأصفى أبي زيد عبد الرحمن ابن الشيخ الجليل، الحسيب الأصيل المرفع المعظم، الصدر الأوحد، الأسمى الأفضل الموقر المبرور أبي يحيى ابن الشيخ الجليل الكبر، الرفيع الماجد، القائد الحظي، المعظم الموقر، المبرور المرحوم أبي عبد الله بن خلدون. وصله إليه أسباب السعادة، وبلغه من فضله أقصى الإرادة، أعلن بما عنده، أيده الله من الاعتقاد الجميل في جانبه المرفع، وإن كان غنيا عن الإعلان، وأعرب عن معرفة مقداره في الحسبان، العلماء الرؤساء الأعيان، وأشاد باتصال رضاه عن مقاصده البرة وشيمه الحسان، من لدن وفد على بابه، وفادة العز الراسخ البنيان، وأقام المقام الذي عين له رفعة المكان، وإجلال الشان، إلى أن عزم على قصد وطنه، أبلغه الله في ظل الأمن والأمان، وكفالة الرحمن بعد الاغتباط المربي على الخير بالعيان، والتمسك بجواره بجهد الإمكان، ثم قبول عذره بما جبلت الأنفس عليه من الحنين إلى المعاهد والأوطان. بعد أن لم يدخر عنه كرامة رفيعة، ولم يحجب عنه وجه صنيعه، فولاه القيادة والسيادة وأحله جليسا معتمدا بالاستشارة، ثم أصحبه تشييعا يشهد بالضنانة بفراقه، ويجمع له بر الوجاهة من جميع آفاقه، ويجعله بيده رثيمة خنصر ووثيقة سامع أو مبصر، فمهما لوى أخدعه إلى هذه البلاد بعد قضاء وطره، وتمليه من نهمة سفره، أو نزع به حسن العهد وحنين الود، فصدر العناية به مشروح، وباب الرضا والقبول مفتوح، وما عهده من الحظوة والبر ممنوح. فما كان القصد في مثله من أمجاد الأولياء التحول، ولا الاعتقاد الكريم التبدل، ولا الزمن الأخير أن ينسخ الأول. على هذا فليطو ضميره، وليرد ما شاء نميره ومن وقف عليه من القواد والأشياخ والخدام برا وبحرا على اختل إلى الخطط والرتب، وتباين الأحوال والنسب، أن يعرفوا حق هذا الاعتقال في كل ما يحتاج إليه من تشييع ونزول، وإعانة وقبول، واعتناء موصول إلى أن يكل الغرض، ويؤدي من امتثال هذا الأمر الواجب المفترض بحول الله وقوته.

وكتب في التاسع عشر من جمادى الأولى عام ست وستين وسبعمائة.

وبعد التاريخ العلامة بخط السلطان، ونصها صح هذا.

محمد عمر خليل (بوري– السودان ١٩٣٦)

تخرّج من مدرسة الفنون التطبيقية في الخرطوم سنة ١٩٥٩ وفاز بمنحة من حكومة السودان لمتابعة دراسته في أكاديمية فلورنسا للفنون ، إيطاليا عام ١٩٦٣.

بعدها انتقل إلى الولايات المتحدة حيث عمل في التدريس بجامعات نيويورك NYU، كولومبيا، مدرسة بارسونز للرسم ومعهد برات.

يعمل محمد عمر خليل كاختصاصي في الحفر الطباعي لعدد من الغاليريات في نيويورك، بالإضافة إلى تفرغه للرسم، حيث تتميّز لوحاته بالتركيب والكولاج.

له معارض عديدة في الولايات المتحدة، فرنسا والعالم العربي.

أعمالة معروضة في كل من متاحف ميتروبوليتين للفنون، متحف بروكلين، سميسونيان ومكتبة الكونغرس. بالإضافة إلى بعض أبرز المجموعات الخاصة حول العالم.

حاز على جوائز عديدة منها جائزة ليو مايزنر للفن التشكيلي وجائزة الأكاديمية الوطنية والجائزة الأولى في بينالي القاهرة وجائزة البرونز في أوساكا اليابان.

يعيش ويعمل في مدينة نيويورك.

الراعي
محمد بن عيسى الجابر
MBI FOUNDATION

المؤسس
شوقي عبد الأمير

المدير التنفيذي
ندى دلاّل دوغان

الإستشارات الفنية
صالح بركات
غاليري أجيال، بيروت.

المَقَرّ
بيروت، لبنان
يصدر بالتعاون
مع وزارة الثقافة

تصميم و إخراج
Mind the gap, Beirut

المحرّر الأدبي
محمد مظلوم

سكرتاريا وطباعة
هناء عيد

المطبعة
پول ناسيميان،
پوميغرافور برج حمود بيروت

الإستشارات القانونية
«القوتلي ومشاركوه ـ محامون»

الإستشارات المالية
ميرنا نعمي

المتابعة والتنسيق
محمد قشمر

الصحف الشريكة
الأهرام القاهرة
الأيام رام الله
الأيام المنامة
تشرين دمشق
الثورة صنعاء
الخليج الإمارات
الدستور عمّان
الرأي عمّان
الراية الدوحة
الرياض الرياض
الشعب الجزائر
الشعب نواكشوط
الصحافة الخرطوم
العرب طرابلس الغرب وتونس
مجلة العربي الكويت
القدس العربي لندن
النهار بيروت
الوطن مسقط

خضع ترتيب أسماء
الهيئة الإستشارية
والصحف للتسلسل الألفبائي
حسب الاسم الأول

كتاب في جريدة
العدد السادس والعشرون
التسلسل العام: عدد رقم 91
(1 آذار 2006)
ص.ب 1460-11 . بيروت، لبنان
تلفون / فاكس 630 248 (1-961+)
تلفون 219 330 (3-961+)
kitabfj@cyberia.net.lb
kitabfijarida@hotmail.com





ابن خلدون

في ٢٥ رمضان ٨٠٨ هـ / ١٩ مارس (آذار) ١٤٠٦، تُوفي عبد الرحمن ابن خلدون مبتكر علم الاجتماع الحضاري (علم العمران)، ومؤلف «المقدمة» التي يضعها أرنولد توينبي (دراسة في التاريخ؛ ج٣ / ص ٣٢٢) في مرتبة «أعظم عمل في صنفه أنجزه عقل في أي مكان وزمان».

يخصص «كتاب في جريدة» هذا العدد لعمل «ابن خلدون» الذي مازال حاضراً بقوة لجهة قدرته الكبيرة على الإيحاء الفكري من أجل سبْر أزمات حاضرِنا وانهياراته.

المقدمة

القسم الأول: في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط وذكر شيء من أسبابها

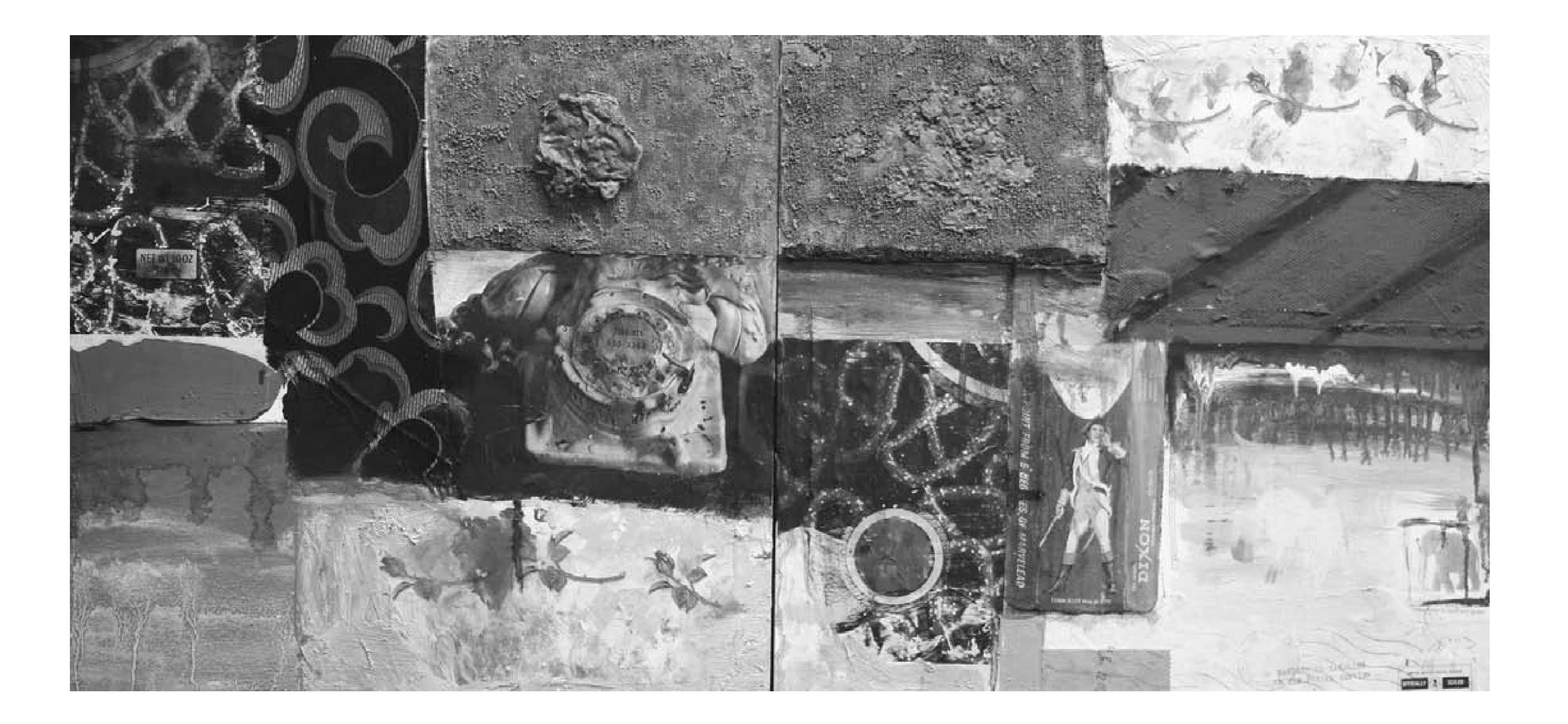
«اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جمّ الفوائد، شريف الغاية؛ إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم. والأنبياء في سيرهم. والملوك في دولهم وسياستهم. حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا. فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحسن نظر، وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلّة القدم، والحِيد عن جادة الصدق. وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سَبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط (..)

(...) ومن الغلط الخفي في التاريخ، الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام. وهو داء دويٌّ شديد الخفاء، إذ لا يقع إلا بعد أحقاب متطاولة؛ فلا يكاد يتفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة؛ وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدَهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر. إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال. وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول. سنة الله التي قد خلت في عباده (..)»

إبن خلدون بقلمه

«..إني ولدت بتونس في غرة رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وربيت في حجر والدي رحمه الله إلى أن أيفعت وقرأت القرآن العظيم على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن سعد بن نزال، الأنصارى، أصله من جالية الأندلس من أعمال بلنسية، أخذ عن مشيخة بلنسية وأعمالها، وكان إماما في القراءات لا يُلحق شأوه، وكان من أشهر شيوخه في القراءات السبع أبو العباس أحمد بن محمد بن البطوي ، ومشيخته فيها، وأسانيده معروفة؛ وبعد أن استظهرت القرآن العظيم عن حفظي، قرأته عليه بالقرآت السبع المشهورة إفرادا وجمعا في إحدى وعشرين ختمة، ثم جمعتها في ختمة واحدة أخرى؛ ثم قرأت برواية يعقوب ختمة واحدة جميعا بين الروايتين عنه، وعرضت عليه رحمه الله قصيدة الشاطبي اللامية في القراءات والرائية في الرسم وأخبرني بهما عن الأستاذ أبي عبد الله البطوي وغيره من شيوخه، وعرضت عليه كتاب التفسير لأحاديث الموطأ لابن عبد البر، حذا به حذو كتابه التمهيد على الموطأ ،مقتصرا على الأحاديث فقط. ودرست عليه كتبا جمة مثل كاب التسهيل لابن مالك، ومختصر ابن الخطيب في الفقه؛ ولم أكملها بالحفظ ،وفي خلال ذلك تعلمت صناعة العربية على والدي وعلى أستاذي* تونس (...)

*أي أساتذة جمع أستاذ



الكتاب الأول

في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحصر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب

«إعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنُّس والعصبيات وأصناف التغلّبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من المُلك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال. ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته، وله أسبابه تقتضيه، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه. وإذا خامرها تشيُّع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة. وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله. ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح. ومنها الذهول عن المقاصد، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب.
ومنها توهم الصدق وهو كثير. وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين؛ ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع، فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه. ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة. فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها. ومن الأسباب المقتضية له أيضاً، وهي سابقة على جميع ما تقدم، الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله. فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب. وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض (..)

(...) واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة، عزيز الفائدة أُعْثِر عليه البحث، وأدّى إليه الغوص، وليس من علم الخطابة الذي هو أحد العلوم العقلية. فإن موضوع الخطابة إنما هو الأقوال المقنعة النافعة في استمالة الجمهور إلى رأي أو صدهم عنه. ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية، إذ السياسة المدنية هي تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة، ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه؛ وكأنه علم مستنبط النشأة. ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة، ما أدري أَلِغَفْلتهم عن ذلك، وليس الظن بهم، أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا؛ فالعلوم كثيرة والحكماء في أمم النوع الإنساني متعددون؛ وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل (...)»
(..) ونحن الآن نبين في هذا الكتاب ما يعرض للبشر في اجتماعهم من أحوال العمران في الملك والكسب والعلوم والصنائع، بوجوه برهانية يتضح بها التحقيق في معارف الخاصة والعامة، وتندفع بها الأوهام وترفع الشكوك. ونقول لما كان الإنسان متميزاً عن سائر الحيوانات بخواص اختص بها فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر الذي تميز به عن الحيوانات، وشرف بوصفه على المخلوقات؛ ومنها الحاجة إلى الحكم الوازع والسلطان القاهر، إذ لا يمكن وجوده دون ذلك من بين الحيوانات كلها إلا ما يقال عن النحل والجراد. وهذه وإن كان لها مثل ذلك، فبطريق إلهامي لا بفكر وروية. ومنها السعي في المعاش والاعتمال في تحصيله من وجوهه واكتساب أسبابه، لما جعل الله من الافتقار إلى الغذاء في حياته وبقائه وهداه إلى التماسه وطلبه. فإن تعالى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى. ومنهما العمران وهو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات، لما في طباعهم من التعاون على المعاش كما نبينه. ومن هذا العمران ما يكون بدوياً، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجعة في القفار وأطراف الرمال. ومنه ما يكون حضرياً، وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها. وله في كل هذه الأحوال أمور تعرض من حيث الاجتماع عروضاً ذاتياً له. فلا جرم انحصر الكلام في هذا الكتاب في ستة فصول.
الأول في العمران البشري على الجملة وأصنافه وقسطه من الأرض.
والثاني في العمران البدوي وذكر القبائل والأمم الوحشية.
والثالث في الدول والخلافة والملك وذكر المراتب السلطانية
والرابع في العمران الحضري والبلدان والأمصار.
والخامس في الصنائع والمعاش والكسب ووجوهه.
والسادس في العلوم واكتسابها وتعلمها.
وقد قدمت العمران البدوي لأنه سابق على جميعها كما نبين لك بعد. وكذا تقديم الملك على البلدان والأمصار. وأما تقديم المعاش فلأن المعاش ضروري طبيعي وتعلم العلم كمالي أو حاجي، والطبيعي أقدم من الكمالي. وجعلت الصنائع مع الكسب لأنها منه ببعض الوجوه ومن حيث العمران كما نبين لك بعد. والله الموفق للصواب والمعين عليه».

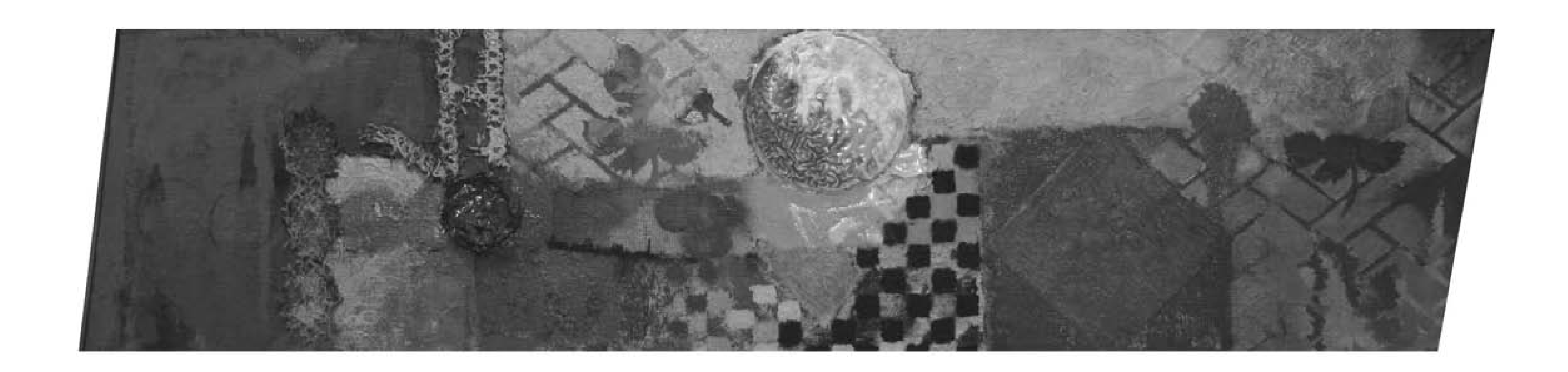
(...) ومنهم شيخ العلوم العقلية أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأيلي أصله من تلمسان، وبها نشأ، وقرأ كتب التعليم وحذق فيها، وأظله الحصار الكبير بتلمسان أعوام المائة السابعة، فخرج منها وحج ولقي أعلام المشرق يومئذ (..)، ثم اختصه السلطان أبو الحسن ونظمه في جملة العلماء بمجلسه، وهو في خلال ذلك يعلم العلوم العقلية، ويبثها بين أهل المغرب حتى حذق فيها الكثير منهم من سائر أمصاره. وألحق الأصاغر بالأكابر في تعليمه . ولما قدم على تونس في جملة السلطان أبي الحسن، لزمته، وأخذت عنه العلوم العقلية، والمنطق، وسائر الفنون الحكمية، والتعليمية، وكان رحمه الله تعالى يشهد لي بالتبريز في ذلك (....)»

«(...) ولم أزل منذ نشأت وناهزت مكبا على تحصيل العلم، حريصا على اقتناء الفضائل، متنقلا بين دروس العلم وحلقاته، إلى أن كان الطاعون الجارف، وذهب الأعيان والصدور وجميع المشيخة، وهلك أبواي رحمهما الله. ولزمت مجلس شيخنا أبي عبد الله الأيلي، وعكفت على القراءة عليه ثلاث سنين إلى أن شدوت بعض الشيء، واستدعاه السلطان أبو عنان فارتحل إليه، واستدعاني أبو محمد بن تافراكين المستبد على الدولة يومئذ بتونس إلى كتابة العلامة عن السلطان أبي اسحق منذ نهض إليه من قسنطينة صاحبها أبو زيد حافد السلطان أبي يحيى في عساكره، ومعه العرب أولاد مهلهل الذين استنجدوه لذلك؛ فخرج ابن تافراكين وسلطانه أبو اسحق مع العرب أولاد أبي الليل، وبثّ العطاء في عسكره، وعمّر له المراتب والوظائف. وتعلّل عليه صاحبُ العاملة أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بالاستزادة من العطاء، فعزله وأدالني منه، فكتبت العلامة عن السلطان، وهي «الحمد لله والشكر لله» بالقلم الغليظ ما بين البسملة وما بعدها من مخاطبة أو مرسوم. وخرجت معهم أول سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة، وقد كنت منطويا على الرحلة من إفريقية لما أصابني من الاستيحاش لذهاب أشياخي وعُطْلاني عن طلب العلم. فلما رجع بنو مرين إلى مراكزهم بالمغرب، وانحسر تيارهم عن أفريقية، وأكثر من كان معهم من الفضلاء صحابة وأشياخ، فاعتزمت على اللحاق بهم. وصدّني عن ذلك أخي وكبيري محمد رحمه الله، فلما دعيت إلى هذه الوظيفة، سارعت إلى الإجابة لتحصيل غرضي من اللحاق بالمغرب، وكان كذلك (...). فلما رجع إلى السلطان وفدتُ معهم فنالني من كرامته وإحسانه ما لم أحتسبه، إذ كنت شابا لم يطرْ شاربي. ثم انصرفت مع الوفود، ورجع ابن أبي عمرو إلى بجاية، فأقمت عنده حتى انصرم الشتاء أواخر أربع وخمسين وسبعمائة؛ وعاد السلطان أبو عنان إلى فاس وجمع أهل العلم للتحليق بمجلسه، وجرى ذكري عنده وهو ينتقي طلبة العلم للمذاكرة في ذلك المجلس، فأخبره الذين لقيتهم بتونس عني ووصفوني له، فكتب إليّ الحاجبُ يستقدمني، فقدمت عليه سنة خمس وخمسين وسبعمائة، ونظّمني في أهل مجلسه العلمي، وألزمني شهود الصلوات معه، ثم استعملني في كتابته والتوقيع بين يديه على كره مني، إذ كنت لم أعهد مثله لسلفي. وعكفت على النظر والقراءة ولقاء المشيخة من أهل المغرب ومن أهل الأندلس الوافدين في غَرَض السفارة، وحصلت من الإفادة منهم على البغية (...).



الباب الأول

في العمران البشري على الجملة وفيه مقدمات



المقدمة الثانية: في قسط العمران من الأرض والإشارة إلى بعض ما فيه من الأشجار والأنهار والأقاليم

«اعلم أنه تبين في كتب الحكماء الناظرين في أحوال العالم أن شكل الأرض كروي؛ وأنها محفوفة بعنصر الماء كأنها عنبة طافية عليه. فانحسر الماء عن بعض جوانبها، لما أراد الله من تكوين الحيوانات فيها وعمرانها بالنوع البشري الذي له الخلافة على سائرها. وقد يتوهم من ذلك أن الماء تحت الأرض وليس بصحيح. وإنما النحت الطبيعي قلب بالأرض ووسط كرتها الذي هو مركزها، والكل يطلبه بما فيه من الثقل، وما عدا ذلك من جوانبها. وأما الماء المحيط بها فهو فوق الأرض، وإن قيل في شيء منها إنه تحت الأرض، فبالإضافة إلى جهة أخرى منه. وأما الذي انحسر عنه الماء من الأرض، فهو النصف من سطح كرتها في شكل دائرة أحاط العنصر الماء من بها من جميع جهاتها بحراً يسمى البحر المحيط. ويسمى أيضاً لَبْلايَه بتفخيم اللام الثانية. ويسمى أوقيانوس، أسماء أعجمية، ويقال له البحر الأخضر والأسود. ثم أن هذا المنكشف من الأرض للعمران فيه القفار والخلاء أكثر من عمرانه، والخالي من جهة الجنوب منه أكثر من جهة الشمال. وإنما المعمور منه أميل إلى الجانب الشمالي على شكل مسطح كروي ينتهي من جهة الجنوب إلى خط الاستواء، ومن جهة الشمال إلى خط كروي؛ ووراءه الجبال الفاصلة بينه وبين الماء العنصري الذي بينهما سد يأجوج ومأجوج. وهذه الجبال مائلة إلى جهة المشرق وينتهي من المشرق والمغرب إلى عنصر الماء أيضاً بقطعتين من الدائرة المحيطة. وهذا المنكشف من الأرض قالوا هو مقدار النصف من الكرة، أو أقل، والمعمور منه مقدار ربعه وهو المنقسم بالأقاليم السبعة. وخط الاستواء يقسم الأرض بنصفين من المغرب إلى المشرق وهو طول الأرض. وأكبر خط في كرتها. كما أن منطقة فلك البروج ودائرة مُعَدّل النهار أكبر خط في الفلك. ومنطقة البروج منقسمة بثلثمائة وستين درجة. والدرجة من مسافة الأرض خمسة وعشرون فرسخاً. والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع. والذراع أربعة وعشرون إصبعاً. والإصبع ست حبات شعير مصفوفة ملصق بعضها إلى بعض ظهراً لبطن. وبين دائرة مُعَدّل النهار التي تقسم الفلك بنصفين وتسامِت خط الاستواء من الأرض وبين كل واحد من القطبين تسعون درجة. لكن العمارة في الجهة الشمالية من خط الاستواء أربع وستون درجة. والباقي منها خلاء لا عمارة فيه لشدة البرد والجمود. كما كانت الجهة الجنوبية خلاء كلها لشدة الحر كما نبين ذلك كله إن شاء الله تعالى. ثم إن المخبرين عن هذا المعمور وحدوده وعما فيه من الأمصار والمدن والجبال والبحار والأنهار والقفار والرمال، مثل بطليموس في كتاب الجغرافيا وصاحب كتاب روجار* من بعده، قسموا هذا المعمور بسبعة أقسام يسمونها الأقاليم السبعة، بحدود وهمية بين المشرق والمغرب متساوية في العرض مختلفة في الطول. فالإقليم الأول أطول مما بعده وهكذا الثاني إلى آخرها، فيكون السابع أقصر لما اقتضاه وضع الدائرة الناشئة عن انحسار الماء عن كرة الأرض. وكل واحد من هذه الأقاليم عندهم منقسم بعشرة أجزاء من المغرب إلى المشرق على التوالي، وفي كل جزء الخبر عن أحواله وأحوال عمرانه (....)»

المقدمة الثالثة: في المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء في ألوان البشر والكثير في أحوالهم

«قد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه والبرد في الشمال. ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين من الحر والبرد، وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً. فالإقليم الرابع أعدل العمران، والذي حافاته من الثالث والخامس أقرب إلى الاعتدال. والذي يليهما والثاني والسادس بعيدان من الاعتدال. والأول والسابع أبعد بكثير. فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال، وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً. حتى النبوّات فإنما توجد في الأكثر فيها، ولم نقف على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية ولا الشمالية. وذلك أن الأنبياء والرسل إنما يختص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم. قال تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس»، وذلك ليتم القبول بما يأتيهم به الأنبياء من عند الله. وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم. فتجده على غاية من التوسط في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم، يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة بالصناعة، ويتناغون في استجادة الآلات والمواعين ويذهبون في ذلك إلى الغاية. وتوجد لديهم المعادن الطبيعية من الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والقصدير، ويتصرفون في معاملاتهم بالنقدين العزيزين. ويبعدون عن الانحراف في عامة أحوالهم، وهؤلاء أهل المغرب والشام والحجاز واليمن والعراقين والهند والسند والصين وكذلك الأندلس ومن قرب منها من الفرنجة والجلالقة والروم واليونانيين ومن كان مع هؤلاء أو قريباً منهم في هذه الأقاليم المعتدلة. ولهذا كان العراق والشام أعدل هذه كلها لأنها وسط من جميع الجهات. وأما الأقاليم البعيدة من الاعتدال مثل الأول والثاني والسادس والسابع، فأهلها أبعد من الاعتدال في جميع أحوالهم؛ فبناؤهم بالطين والقصب وأقواتهم من الذرة والعشب، وملابسهم من أوراق الشجر يخصفونها عليهم أو الجلود. وأكثرهم عرايا من اللباس. وفواكه بلادهم وأدمها غريبة التكوين مائلة إلى الانحراف؛ ومعاملاتهم بغير الحجرين الشريفين من نحاس أو حديد أو جلود يقدرونها للمعاملات. وأخلاقهم مع ذلك قريبة من خلق الحيوانات العُجم (...)»

* أي كتاب «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، ألفه الشريف الإدريسي للملك روجار الثاني ملك النورماند وصاحب صقلية. وقد صدر في سلسلة «كتاب في جريدة» عدد ٧٩ بتاريخ ٢ آذار (مارس) ٢٠٠٥.

«(...) ولما أجاز السلطان أبو سالم من الأندلس لطلب ملكه، ونزل بجبل الصفيحة من بلاد غماره؛ وكان الخطيب ابن مرزوق بفاس، فبث دعوته سرا، واستعان بي على أمره، بما كان بيني وبين أشياخ بني مرين من المحبة وائتلاف، فحملت الكثير منهم على ذلك، وأجابوني إليه، وأنا يومئذ أكتب عن القائم بأمر بني مرين، منصور بن سليمان بن منصور بن عبد الواحد بن يعقوب بن عبد الحق، وقد نصبوه للملك؛ وحاصروا الوزير الحسن بن عمر، وسلطانه السعيد ابن أبي عنان، بالبلد الجديد. فقصدني ابن مرزوق في ذلك، وأوصل إلي كتاب السلطان أبي سالم بالحض على ذلك، وإجمال الوعد فيه. وألقى علي حمله، فنهضت به، وتقدمت إلى شيوخ بني مرين، وأمراء الدولة بالتحريض على ذلك، حتى أجابوا؛ وبعث ابن مرزوق إلى الحسن بن عمر، يدعو إلى طاعة السلطان أبي سالم، وقد ضجر من الحصار؛ فبادر إلى الإجابة، واتفق رأي بني مرين على الانفضاض عن منصور بن سليمان، والدخول إلى البلد الجديد؛ فلما تم عقدهم على ذلك نزعت إلى السلطان أبي سالم في طائفة من وجوه أهل الدولة، كان منهم محمد بن عثمان بن الكاس، المستبد* بعد ذلك بملك المغرب على سلطانه، وكان ذلك النزوع مبدأ حظه، وفاتحة رياسته، بسعايتي له عند السلطان، فلما قدمت على السلطان بالصفيحة، بما عندي من أخبار الدولة، وما أجمعوا عليه من خلع منصور بن سلمان، وبالموعد الذي ضربوه لذلك، واستحثثته، فارتحل. ولقينا البشر بإجفال منصور بن سليمان، وفراره إلى نواحي بادس، ودخول بني مرين إلى البلد الجديد، وإظهار الحسن بن عمر دعوة السلطان أبي سالم. ثم لقيتنا، بالقصر الكبير، قبائل السلطان، وعساكره على راياتهم، ووزير منصور بن سلمان، وهو مسعود بن رحو بن ماساي، فتلقاه السلطان بالكرامة كما يحب له، واستوزره عوضا نائبا لحسن بن يوسف بن علي بن محمد الورتاجني السابق إلى وزارته، لقيه بسبتة، وقد غرّ به منصور بن سليمان إلى الأندلس، فاستوزره واستكفاه .

* أي المستبد بالحكم





الباب الثاني

في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الأحوال

الفصل الثاني عشر: في أن الرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم

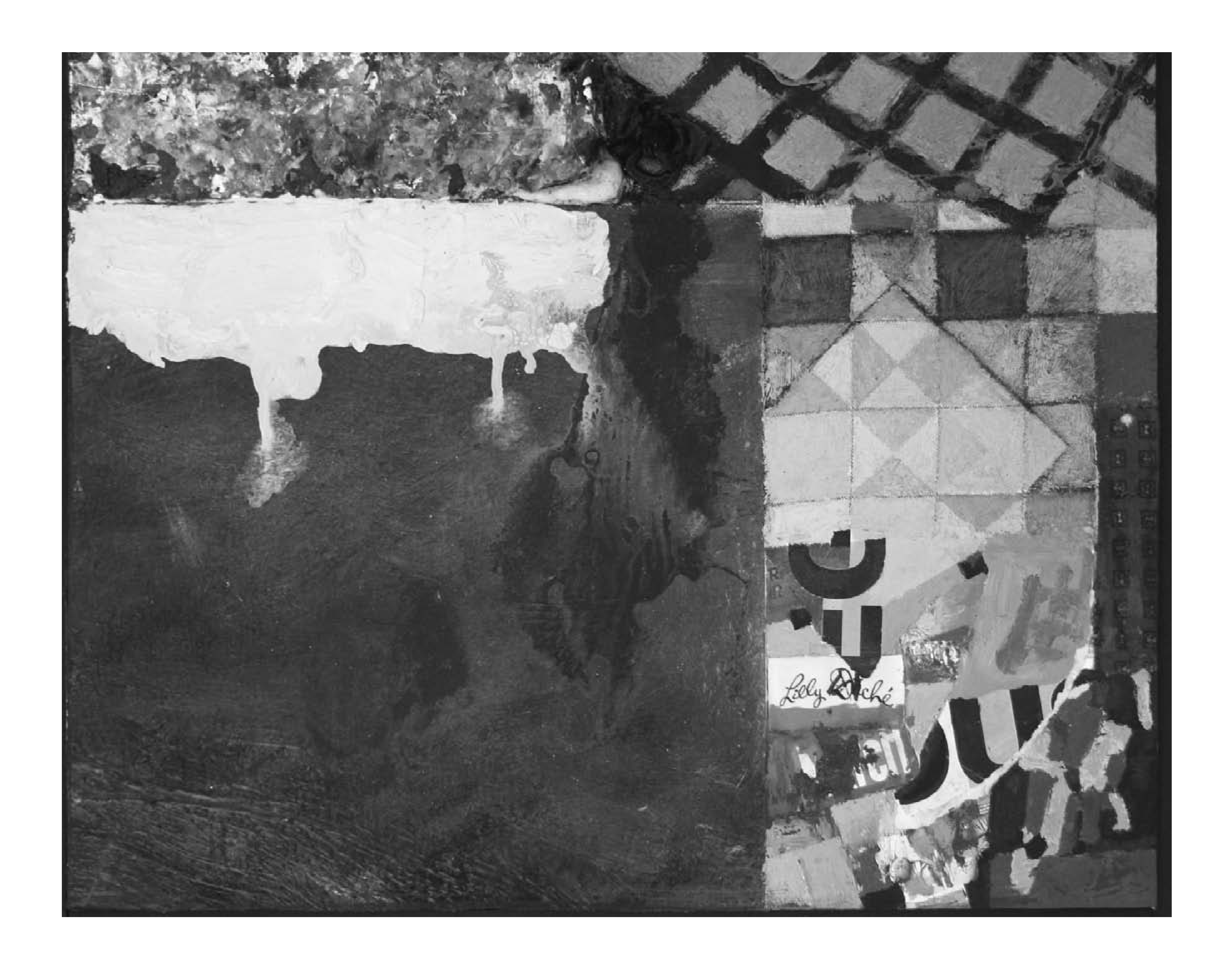
وذلك أن الرئاسة لا تكون إلا بالغَلَب، والغلب إنما يكون بالعصبية كما قدمناه. فلا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم، واحدة واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع. والساقط في نسبهم بالجملة لا تكون له عصبية فيهم بالنسب إنما هو مُلْصَق لَزيق، وغاية التعصب له بالولاء والحلف، وذلك لا يوجب له غلباً عليهم البتة. وإذا فرضنا أنه قد التحم بهم واختلط وتنوسي عهده الأول من الالتصاق، ولبس جلدتهم ودعي بنسبهم، فكيف له الرئاسة قبل هذا الالتحام أو لأحد من سلفه؟ والرئاسة على القوم إنما تكون متناقلة في منبت واحد تعين له الغلب بالعصبية، فالأولية التي كانت لهذا الملصق قد عرف فيها التصاقه من غير شك، ومنعة ذلك الالتصاق من الرئاسة حينئذ. فكيف تنوقلت عنه وهو على حال الإلصاق؟ والرئاسة لا بد وأن تكون موروثة عن مستحقها لما قلناه من التغلب بالعصبية. وقد يتشوف كثير من الرؤساء على القبائل والعصائب إلى أنساب يلهجون بها، إما لخصوصية فصيلة كانت في أهل ذلك النسب من شجاعة أو كرم أو ذكر كيف اتفق، فينزعون إلى ذلك النسب ويتورطون بالدعوى في شعوبه، ولا يعلمون ما يوقعون فيه أنفسهم من القدح في رئاستهم والطعن في شرفهم، وهذا كثير في الناس لهذا العهد(...)

الفصل الثالث عشر: في أن البيت والشرف بالأصالة والحقيقة لأهل العصبية ويكون لغيرهم بالمجاز والشبه

وذلك أن الشرف والحسب إنما هو بالخلال. ومعنى البيت أن يَعُدَّ الرجل في آبائه أشرافا مذكورين يكون له بولادتهم إياه والانتساب إليهم تَجِلّة في أهل جلدته لما وَقَر في نفوسهم من تَجِلّة سلفه وشرفهم بخلالهم. والناس في نشأتهم وتناسلهم معادن. قال صلى الله عليه وسلم، «الناس معادن: خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا». فمعنى الحسب راجع إلى الأنساب. وقد بينا أن ثمرة الأنساب وفائدتها إنما هي العصبية للنعرة والتناصر؛ فحيث تكون العصبية مرهوبة والمنبت فيها زكي محمى، تكون فائدة النسب أوضح وثمرتها أقوى؛ وتعديد الأشراف من الآباء زائد في فائدتها، فيكون الحسب والشرف أصليين في أهل العصبية لوجود ثمرة النسب. وتفاوت البيوت في هذا الشرف بتفاوت العصبية، لأنه سرُّها. ولا يكون للمنفردين من أهل الأمصار بيت إلا بالمجاز. وإن توهموه فزخرف من الدعاوى. وإذا اعتبرت الحسب في أهل الأمصار وجدت معناه أن الرجل منهم يعد سلفاً في خلال الخير ومخالطة أهله مع الركون إلى العافية ما استطاع، وهذا مغاير لسر العصبية التي هي ثمرة النسب وتعديد الآباء؛ لكنه يطلق عليه حسبٌ وبيتٌ بالمجاز، لعلامة ما فيه من تعديد الآباء المتعاقبين على طريقة واحدة من الخير ومسالكه وليس حسباً بالحقيقة وعلى الإطلاق. وإن ثبت أنه حقيقة فيهما بالوضع اللغوي فيكون من المشكك الذي هو في بعض مواضعه أوْلى. وقد يكون للبيت شرف أول بالعصبية والخلال، ثم ينسلخون منه لذهابها بالحضارة، كما تقدم، ويختلطون بالغمار ويبقى في نفوسهم وسواس ذلك الحسب، يعدون به أنفسهم من أشراف البيوتات أهل العصائب وليسوا منها في شيء لذهاب العصبية جملة (..).وقد غلط أبو الوليد بن رشد في هذا لما ذكر الحسب في كتاب الخطابة من تلخيص كتاب المعلم الأول. والحسب هو أن يكون من قوم قديم نزلهم بالمدينة، ولم يتعرض لما ذكرناه. وليت شعري ما الذي ينفعه قدم نزلهم بالمدينة إن لم تكن له عصابة يرهب بها جانبه وتحمل غيرهم على القبول منه. فكأنه أطلق الحسب على تعديد الآباء فقط، مع أن الخطابة إنما هي استمالة من تؤثر استمالته، وهم أهل الحل والعقد. وأما من لا قدرة له البتة فلا يُلتفت إليه ولا يقدر على استمالة أحد، ولا يُستمال هو. وأهل الأمصار من الحضر بهذه المثابة. إلا أن ابن رشد ربا في جيل وبلد، ولم يمارسوا العصبية ولا أنسوا أحوالهم، فبقي في أمر البيت والحسب، على الأمر المشهور من تعديد الآباء على الإطلاق؛ ولم يراجع فيه حقيقة العصبية وسرها في الخليقة. والله بكل شيء عليم.

ولما اجتمعت العساكر عنده بالقصر، صعد إلى فاس؛ ولقيه الحسن بن عمر بظاهرها، فأعطاه طاعته؛ ودخل إلى دار ملكه وأنا في ركابه، لخمس عشرة ليلة من نزوعي إليه، منتصف شعبان سنة ستين وسبعمائة؛ فرعى لي السابقة واستعملني في كتابة سره، والترسيل عنه، والإنشاء لمخاطباته؛ وكان أكثرها يصدر عني بالكلام المرسل بدون أن يشاركني أحد ممن ينتحل الكتابة في الأسجاع، لضعف انتحالها، وخفاء المعاني منها على أكثر الناس، بخلاف غير المرسل. فانفردت به يومئذ، وكان مستغربا عند من هم من أهل هذه الصناعة (...) ثم أخذت نفسي بالشعر، وانثال علي منه بحور، توسَطت بين الإجادة والقصور (...)»





الفصل السابع عشر: في أن الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك

وذلك لأنا قدمنا أن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يُجتمع عليه. وقدّمنا أن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض، فلا بد أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية وإلا لم تتم قدرته على ذلك. وهذا التغلّب هو الملك، وهو أمر زائد على الرئاسة. لأن الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر في أحكامه. وصاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبةٍ طلب ما فوقها، فإذا بلغ رتبة السؤدد والاتِّباع ووجد السبيل إلى التغلب والقهر، لا يتركه، لأنه مطلوب للنفس؛ ولا يتم اقتدارها عليه إلا بالعصبية التي يكون بها متبوعاً. فالتغلب الملكي غاية للعصبية كما رأيت. ثم إن القبيل الواحد، وإن كانت فيه بيوتات مفترقة وعصبيات متعددة، فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى، وإلا وقع الافتراق المفضي إلى الاختلاف والتنافس. «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض». ثم إذا حصل التغلب لتلك العصبية على قومها طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها، فإن كافأتها أو مانعتها كانوا أقتالاً وأنظاراً، ولكل واحدة منهما التغلب على حوزتها وقومها. شأن القبائل والأمم المفترقة في العالم. وإن غلبتها واستتبعتها التحمت بها أيضاً، وزادت قوة في التغلب إلى قوتها، وطلبت غاية من التغلب والتحكم أعلى من الغاية الأولى وأبعد، وهكذا دائماً حتى تكافىء بقوتها قوة الدولة. فإن أدركت الدولة في هرمها ولم يكن لها ممانع من أولياء الدولة أهل العصبيات، استولت عليها وانتزعت الأمر من يدها وصار الملك أجمع لها، وإن انتهت قوتها ولم يقارِن ذلك هرم الدولة وإنما قارَنَ حاجتها إلى الاستظهار بأهل العصبيات، انتظمتها الدولةُ في أوليائها تستظهر بها على ما يعن من مقاصدها، وذلك ملك آخر دون المُلك المستبد. وهو كما وقع للترك في دولة بني العباس، ولصنهاجة وزناتة مع كتامة ولبني حمدان مع ملوك الشيعة من العلوية والعباسية. فقد ظهر أن المُلك هو غاية العصبية وأنها إذا بلغت إلى غايتها حصل للقبيل الملك إما بالاستبداد أو بالمظاهرة على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك. وإن عاقها عن بلوغ الغاية عوائق كما نبينه وقفت في مقامها إلى أن يقضي الله بأمره.

الفصل الثامن عشر: في أن من عوائق الملك حصول الترف وانغماس القبيل في النعيم

وسبب ذلك أن القبيل إذا غلبت بعصبيتها بعض الغلب استولت على النعمة بمقداره، وشاركت أهل النعم والخصب في نعمتهم وخصبهم، وضربت معهم في ذلك بسهم وحصةٍ بمقدار غلبها واستظهار الدولة بها. فإن كانت الدولة من القوة بحيث لا يطمع أحد في انتزاع أمرها ولا مشاركتها فيه، أذعن ذلك القبيل لولايتها والقنوع بما يسوغون من نعمتها ويُشْرَكون فيه من جبايتها. ولم تَسْمُ آمالهم إلى شيء من منازع الملك ولا أسبابه، إنما همتهم النعيم والكسب وخصب العيش والسكون في ظل الدولة إلى الدعة والراحة والأخذ بمذاهب الملك في المباني والملابس والاستكثار من ذلك والتأنّق فيه بمقدار ما حصل من الرياش والترف وما يدعو إليه من توابع ذلك، فتذهب خشونة البداوة وتضعف العصبية والبسالة، ويتنعمون فيما أتاهم الله من البسطة. وتنشأ بنوهم وأعقابُهم في مثل ذلك من الترفع عن خدمة أنفسهم وولاية حاجاتهم، ويستنكفون عن سائر الأمور الضرورية في العصبية حتى يصير ذلك خلقاً لهم وسجية، فتنقص عصبيتهم وبسالتهم في الأجيال بعدهم يتعاقبها إلى أن تنقرض العصبية، فيأذنون بالانقراض؛ وعلى قدر ترفهم ونعمتهم يكون إشرافهم على الفناء، فضلاً عن الملك. فإن عوارض الترف والغرق في النعيم كاسر من سورة العصبية التي بها التغلب. وإذا انقرضت العصبية قصر القبيل عن المدافعة والحماية، فضلاً عن المطالبة والتهمتهم الأمم سواهم. فقد تبين أن الترف من عوائق الملك، والله يؤتي ملكه من يشاء.

«(....) وسفرت عنه سنة خمس وستين وسبعمائة إلى الطاغية ملك قشتالة يومئذ، بطرة بن الهنشة بن أدفونش، لإتمام عقد الصلح ما بينه وبين ملوك العدوة، بهدية فاخرة من ثياب الحرير والجياد والمقربات بمراكب الذهب الثقيلة؛ فلقيت الطاغية بإشبيلية وعاينت آثار سلفي بها، وعاملني من الكرامة بما لا مزيد عليه، وأظهر الاغتباط بمكاني، وعلم أولية سلفنا بإشبيلية وأثنى علي عنده طبيبه إبراهيم ابن زرور اليهودي المقدم في الطب والنجامة، وكان لقيني بمجلس السلطان أبي عنان وقد استدعاه يستطّبه، وهو يومئذ بدار ابن الأحمر بالأندلس. ثم نزع بعد مهلك رضوان بن القائم بدولتهم إلى الطاغية، فأقام عنده ونظمه في أطبائه. فلما قدمت أنا عليه أثنى علي عنده، فطلب الطاغية حينئذ المقام عنده، وأن يرد علي تراث سلفي بإشبيلية وكان بيد زعماء دولته، فتفاديت من ذلك بما قبله. ولم يزل على اغتباطه إلى أن انصرفت عنه، فزودني وحملني واختصني ببغلة فارهة بمركب ثقيل ولجام ذهبيين، أهديتهما إلى السلطان فأقطعني قرية البيرة من أراضي السقي بمرج غرناطة وكتب لي بها منشورا (...)»

الفصل العشرون: في أن من علامات الملك التنافس في الخلال الحميدة وبالعكس

لما كان الملك طبيعياً للإنسان لما فيه من طبيعة الاجتماع كما قلناه، وكان الإنسان أقرب إلى خلال الخير من خلال الشر بأصل فطرته وقوته الناطقة العاقلة، لأن الشر إنما جاءه من قبل القوى الحيوانية التي فيه، وأما من حيث هو إنسان فهو إلى الخير وخلاله أقرب. والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو إنسان لأنهما للإنسان خاصة لا للحيوان. فإذاً خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك، إذ الخير هو المناسب للسياسة. وقد ذكرنا أن المجد له أصل يُبنى عليه وتتحقق به حقيقته وهو العصبية والعشير، وفرع يتمم وجوده ويكمله وهو الخلال. وإذا كان الملك غاية للعصبية، فهو غاية لفروعها ومتمماتها وهي الخلال، لأن وجوده دون متمماته كوجود شخص مقطوع الأعضاء أو ظهوره عُرياناً بين الناس. وإذا كان وجود العصبية فقط من غير انتحال الخلال الحميدة نقصاً في أهل البيوت والأحساب، فما ظنك بأهل الملك الذي هو غاية لكل مجد ونهاية لكل حسب؟ وأيضاً فالسياسة والملك هي كفالة للخلق وخلافة لله في العباد لتنفيذ أحكامه فيهم. وأحكام الله في خلقه وعباده إنما هي بالخير ومراعاة المصالح، كما تشهد به الشرائع. وأحكام البشر إنما هي من الجهل والشيطان بخلاف قدرة الله سبحانه وقدره، فإنه فاعل للخير والشر معاً ومقدرهما، إذ لا فاعل سواه. فمن حصلت له العصبية الكفيلة بالقدرة، وأونست منه خلال الخير المناسبة لتنفيذ أحكام الله في خلقه، فقد تهيأ للخلافة في العباد وكفالة الخلق ووجدت فيه الصلاحية لذلك (...).

الفصل الرابع والعشرون: في أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء

والسبب في ذلك والله أعلم ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا مُلك أمرها عليها، وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف التناسل. والاعتمار إنما هو عن جدة الأمل وما يحدث عنه من النشاط في القوى الحيوانية. فإذا ذهب الأمل بالتكاسل، وذهب ما يدعو إليه من الأحوال، وكانت العصبية ذاهبة بالغلب الحاصل عليهم، تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم وعجزوا عن المدافعة عن أنفسهم بما خضد الغلب من شوكتيهم فأصبحوا مُغَلّبين لكل متغلب، وطَعمةً لكل آكل، وسواء كانوا حصلوا على غايتهم من الملك أم لم يحصلوا. وفيه والله أعلم سرٌ آخر وهو أن الإنسان رئيس بطبعه بمقتضى الاستخلاف الذي خُلق له، والرئيس إذا غُلب على رئاسته وكُبح عن غاية عزّه، تكاسل حتى عن شبع بطنه وريِّ كبده، وهذا موجود في أخلاق الأناسي. ولقد يقال مثله في الحيوانات المفترسة وأنها لا تُسافِد إذا كانت في ملكة الآدميين. فلا يزال هذا القبيل المملوكُ عليه أمرُه في تناقص واضمحلال إلى أن يأخذهم الفناء. والبقاء لله وحده (...).

«(...) وأما أنا فكنت مقيما بفاس في ظل الدولة وعنايتها، منذ قدمت على الوزير سنة أربع وسبعين وسبعمائة كما مر، عاكفا على قراءة العلم وتدريسه؛ فلما جاء السلطان أبو العباس والأمير عبد الرحمن، وعسكروا بكدية العرائس، وخرج أهل الدولة إليهم من الفقهاء والكتاب والجند، وأذن للناس جميعا في مباكرة أبواب السلطانين من غير نكير في ذلك، فكنت أباكرهما معاً (...)



الفصل السابع والعشرون: في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة

والسبب في ذلك أنهم لخلق التوحش الذي فيهم أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبعد الهمة والمنافسة في الرئاسة؛ فقلما تجتمع أهواؤهم. فإذا كان الدين بالنبوَّة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم وذهب خُلُق الكبر والمنافسة منهم، فسهل انقيادهم واجتماعهم، وذلك بما يشملهم من الدين المُذْهِب للغلظة والألفة الوازع عن التحاسد والتنافس. فإذا كان فيهم النبي أو الولي الذي يبعثهم على القيام بأمر الله، يُذْهِب عنهم مذمومات الأخلاق ويأخذهم بمحمودها، ويؤلِّف كلمتهم لإظهار الحق، تم اجتماعهم وحصل لهم التغلب والملك. وهم مع ذلك أسرع الناس قَبولاً للحق والهدى، لسلامة طباعهم من عوج الملكات وبراءتها من ذميم الأخلاق، إلا ما كان من خلق التوحش القريب المعاناة المتهيء لقبول الخير ببقائه على الفطرة الأولى، وبُعْده عمّا ينطبع في النفوس من قبيح العوائد وسوء الملكات. فإن «كلّ مولود يولد على الفطرة»، كما ورد في الحديث. وقد تقدم.

الفصل الثامن والعشرون: في أن العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك

والسبب في ذلك أنهم أكثر بداوة من سائر الأمم، وأبعد مجالاً في القفر، وأغنى عن حاجات التلول وحبوبها لاعتيادهم لشظف وخشونة العيش؛ فاستغنوا عن غيرهم فصعب انقياد بعضهم لبعض لإفلاهم ذلك وللتوحش. ورئيسهم محتاج إليهم غالباً للعصبية التي بها المدافعة، فكان مضطراً إلى إحسان ملكتهم وترك مراغمتهم لئلا يختل عليه شأن عصبيته، فيكون فيها هلاكه وهلاكهم. وسياسة الملك والسلطان تقتضي أن يكون السائس وازعاً بالقهر وإلا لم تستقم سياسته. وأيضاً فإن من طبيعتهم كما قدمناه أخذ ما في أيدي الناس خاصة، والتجافي عما سوى ذلك من الأحكام بينهم، ودفاع بعضهم عن بعض. فإذا ملكوا أمة من الأمم جعلوا غاية ملكهم الانتفاع بأخذ ما في أيديهم، وتركوا ما سوى ذلك من الأحكام بينهم. وربما جعلوا العقوبات على المفاسد في الأموال حرصاً على تكثير الجبايات، وتحصيل الفوائد فلا يكون ذلك وازعاً، وربما يكون باعثاً بحسب الأغراض الباعثة على المفاسد واستهانة ما يعطي من ماله في جانب غرضه فتنمو المفاسد بذلك ويقع تخريب العمران. فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى مستطيلةٌ أيدي بعضُها على بعض فلا يستقيم لها عمران، وتخرب سريعاً؛ شأن الفوضى كما قدمناه. فبعدت طباع العرب لذلك كله عن سياسة الملك؛ وإنما يصيرون إليها بعد انقلاب طباعهم وتبدلها بصبغة دينية تمحو ذلك منهم وتجعل الوازع لهم من أنفسهم وتحملهم على دفاع الناس بعضهم عن بعض كما ذكرناه. (...)

(...) وكان الأخ يحيى لما رحل السلطان أبو حمو من تلمسان، رجع عنه من بلاد زغبة إلى السلطان عبد العزيز، فاستقر في خدمته، وبعده في خدمة ابنه السعيد المنصوب مكانه. ولما استولى السلطان أبو العباس على البلد الجديد استأذن الأخ في اللحاق بتلمسان، فأذن له. وقدم على السلطان أبي حمو، فأعاده لكتابة سره كما كان أول أمره، وأذن لي أنا بعده. فانطلقت إلى الأندلس بقصد القرار والدعة (...) ولما كان ما قصصته من تنكر السلطان أبي العباس صاحب فاس والذهاب مع الأمير عبد الرحمن، ثم الرجوع عنه إلى ونزمار بن عريف طلبا للوسيلة في انصرافي إلى الأندلس بقصد الفرار والانقياض، والعكوف على قراءة العلم، فتم ذلك، ووقع الإسعاف به بعد الامتناع، وأجزت إلى الأندلس في ربيع سنة ست وسبعين وسبعمائة ولقيني السلطان بالكرامة وأحسن النزل على عادته. وكنت لقيت بجبل الفتح كاتب السلطان ابن الأحمر من بعد ابن الخطيب الفقيه أبا عبد الله بن زمرك، ذاهبا إلى فاس في غرض التهنئة، وأجاز إلى سبتة في أسطوله، وأوصيته بإجازة أهلي وولدي إلى غرناطة. فلما وصل إلى فاس وتحدث مع أهلي في إجازتهم، تنكروا لذلك، وساءهم استقراري بالأندلس، واتهموا أني ربما أحمل السلطان ابن الأحمر على الميل إلى الأمير عبد الرحمن الذي اتهموني بملابسته، ومنعوا أهلي من اللحاق بي.

وخاطبوا ابن الأحمر في أن يرجعني إليهم، فأبى من ذلك، فطلبوا منه أن يجيزني إلى عدوة تلمسان، وكان مسعود بن ماسي قد أذنوا له في اللحاق بالأندلس، فحملوه مشافهة السلطان بذلك، وأبدوا له أني كنت ساعيا في خلاص ابن الخطيب، وكانوا قد اعتقلوه لأول استيلائهم على البلد الجديد وظفرهم به. وبعث إليه ابن الخطيب مستصرخا به، ومتوسلا؛ فخاطبت في شأنه أهل الدولة، وعولت فيه منهم على ونزمار وابن ماسي، فلم تنجح تلك السعاية، وقتل ابن الخطيب بمحبسه. فلما قدم ابن ماسي على السلطان ابن الأحمر وقد أغروه بي فألقى إلى السلطان ما كان مني في شأن ابن الخطيب، فاستوحش من ذلك، وأسعفهم بإجازتي إلى العدوة، ونزلت بهنين والجو بيني وبين السلطان أبي حمو مظلم بما كان مني في إجلاب العرب عليه بالزاب كما مر. فأوعز بمقامي بهنين، ثم وفد عليه محمد بن عريف فعذله في شأني فبعث عني إلى تلمسان، واستقررت بها بالعباد، ولحق بي أهلي وولدي من فاس، وأقاموا معي وذلك في عيد الفطر سنة ست وسبعين وسبعمائة. وأخذت في بث العلم؛ وعرض للسلطان أبي حمو رأي في الزواودة، وحاجة إلى استئلافهم، فاستدعاني وكلفني السفارة إليهم في هذا الغرض، فاستوحشت منه ونكرته على نفسي لما آثرته من التخلي والإنقطاع، وأجبته إلى ذلك ظاهرا ، وخرجت مسافرا من تلمسان حتى انتهيت إلى البطحاء؛ فعدلت ذات اليمين إلى منداس، ولحقت بأحياء أولاد عريف قبلة جبل كزول، فلقوني بالتحف والكرامة، وأقمت بينهم أياما حتى بعثوا عن أهلي وولدي بتلمسان، وأحسنوا العذر إلى السلطان عني في العجز عن قضاء خدمته، وأنزلوني بأهلي في قلعة أولاد سلامة من بلاد بني توجين التي صارت لهم بإقطاع السلطان، فأقمت بها أربعة أعوام متخليا عن الشواغل كلها، وشرعت في تأليف هذا الكتاب، وأنا مقيم بها، وأكملت المقدمة على ذلك النحو الغريب الذي اهتديت إليه في تلك الخلوة، فسألت فيها شآبيب الكلام والمعاني على الفكر حتى امتخضت زبدتها، وتألفت نتائجها (...)؛ وأكملت منها نسخة رفعتها إلى خزانته. وكان مما يغرون به السلطان قعودي على امتداحه، فإني كنت قد أهملت الشعر وانتحاله جملة، وتفرغت للعلم فقط، فكانوا يقولون له إنما ترك ذلك استهانة بسلطانك لكثرة امتداحه للملوك قبلك؛ وتنسمت ذلك عنهم من جهة بعض الصديق من بطانتهم، فلما رفعت له الكتاب وتوجته باسمه، أنشدت في ذلك اليوم هذه القصيدة امتدحه ، وأذكر سيره وفتوحاته، وأعتذر عن انتحال الشعر واستعطفه بهدية الكتاب إليه.»

الباب الثالث

في الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه قواعد ومتممات

الفصل السادس: في أن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم

وهذا لما قدمناه من أن كل أمر تحمل عليه الكافة فلا بد له من العصبية. وفي الحديث الصحيح كما مر: «ما بعث الله نبياً إلا في منعة من قومه». وإذا كان هذا في الأنبياء وهم أولى الناس بخرق العوائد، فما ظنك بغيرهم أن لا تخرق له العادة في الغلب بغير عصبية. وقد وقع هذا لابن قسي شيخ الصوفية وصاحب كتاب «خلع النعلين في التصوف». ثار بالأندلس داعياً إلى الحق وسُمي أصحابُه بالمرابطين قبيل دعوة المهدي. فاستتب له الأمر قليلاً لشغل لمتونة بما دهمهم من أمر الموحدين، ولم تكن هناك عصائب ولا قبائل يدفعونه عن شأنه، فلم يلبث حين استولى الموحدون على المغرب أن أذعن لهم ودخل في دعوتهم وتابعهم من معقله بحصن أركش وأمكنهم من ثغره، وكان أول داعية لهم بالأندلس، وكانت ثورته تسمى ثورة المرابطين ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء؛ فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه والأمر بالمعروف رجاءً في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتلثلثون بهم من الغوغاء والدّهماء ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، وأكثرهم يهلكون في هذا السبيل مأزورين غير مأجورين لأن الله سبحانه لم يكتب ذلك عليهم، وإنما أمر به حيث تكون القدرة عليه (..) وهكذا كان حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم إلى الله بالعشائر والعصائب وهم المؤيدون من الله بالكون كله لو شاء، لكنه إنما أجرى الأمور على مستقر العادة والله حكيم عليم (...)

الفصل العاشر: في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد

وذلك أن الملك كما قدمناه إنما هو بالعصبية؛ والعصبية متألفة من عصبات كثيرة تكون واحدة منها أقوى من الأخرى كلها فتغلبها وتستولي عليها حتى تصيِّرها جميعاً في ضمنها. وبذلك يكون الاجتماع والغلب على الناس والدول. وسرّه أن العصبية العامة للقبيل هي مثل المزاج للمتكون. والمزاج إنما يكون عن العناصر. وقد تبين في موضعه أن العناصر إذا اجتمعت متكافئةً فلا يقع منها مزاج أصلاً، بل لا بد من أن تكون واحدة منها هي الغالبة على الكل حتى تجمعها وتؤلّفها وتُصيِّرها عصبيةً واحدةً شاملةً لجميع العصائب، وهي موجودة في ضمنها. وتلك العصبية الكبرى إنما تكون لقومٍ أهلِ بيت ورئاسة فيهم، ولا بد من أن يكون واحد منهم رئيساً لهم غالباً عليهم، فيتعيَّن رئيساً للعصابات كلها لغَلَب منبته لجميعها. وإذا تعيَّن له ذلك فمن الطبيعة الحيوانية خُلُق الكبر والأنفة، فيأنف حينئذ من المساهمة والمشاركة في استتباعهم والتحكم فيهم؛ ويجيء خُلُق التأله الذي في طباع البشر مع ما تقتضيه السياسة من انفراد الحاكم، لفساد الكل باختلاف الحكام. «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا». فتجدع حينئذ أنوف العصبيات وتفلح شكائمهم عن أن يَسْمُوا إلى مشاركته في التحكم، وتقرع عصبيتهم عن ذلك وينفرد به ما استطاع حتى لا يترك لأحد منهم في الأمر لا ناقة ولا جملاً. فينفرد بذلك المجد بكليته ويدفعهم عن مساهمته؛ وقد يتم ذلك للأول من ملوك الدولة، وقد لا يتم إلا للثاني والثالث على قدر ممانعة العصبيات وقوتها، إلا أنه أمر لابد منه في الدول، سنة الله التي قد خلت في عباده؛ والله تعالى أعلم.

«(...) ولما كان شهر شعبان من سنة أربع وثمانين وسبعمائة، أجمع السلطان الحركة إلى الزاب بما كان صاحبه ابن مزني قد آوى ابن يملول إليه ومهد له في جواره؛ فخشيت أن يعود في شأني ما كان في السنة قبلها، وكان بالمرسى سفينة لتجار الإسكندرية قد شحنها التجار بأمتعتهم وعروضهم، وهي مقلعة إلى الإسكندرية، فتطارحت على السلطان وتوسلت إليه في تخلية سبيلي لقضاء فرضي، فأذن لي في ذلك؛ وخرجت إلى المرسى والناس متسايلون على أثري من أعيان الدولة والبلد وطلبة العلم. فودعتهم وركبت البحر منتصف شعبان من السنة، وقوضت عنهم بحيث كانت الخيرة من الله سبحانه، وتفرغت لتجديد ما كان عندي من أثار العلم، والله ولي الأمور سبحانه».



الفصل الحادي عشر: في أن من طبيعة الملك الترف

وذلك أن الأمة إذا تغلبت وملكت ما بأيدي أهل المُلك قبلها، كثُر رياشُها ونعمتها فتكثر عوائدهم ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورقته وزينته، ويذهبون إلى اتِّباع من قبلهم في عوائدهم وأحوالهم، وتصير لتلك النوافل عوائد ضرورية في تحصيلها، وينزعون مع ذلك إلى رقة الأحوال في المطاعم والملابس والفرش والآنية، ويتفاخرون في ذلك ويفاخرون فيه غيرهم من الأمم في أكل الطيب ولبس الأنيق وركوب الفاره؛ ويناغي خلفُهم في ذلك سلفَهم إلى آخر الدولة. وعلى قدر ملكهم يكون حظهم من ذلك وترفهم فيه، إلى أن يبلغوا من ذلك الغاية التي للدولة أن تبلغها بحسب قوتها وعوائد من قبلها. سنة الله في خلقه والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث عشر: في أنه إذا تحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم

وبيانه من وجوه. الأول أنها تقتضي الانفراد بالمجد كما قلناه. ولما كان المجد مشتركاً بين العصابة، وكان سعيهم له واحداً، كانت هممهم في التغلب على الغير والذب عن الحوزة أسوةً في طموحها وقوة شكائمها، ومرماهم إلى العز جميعا. يستطيبون الموت في بناء مجدهم ويؤثرون الهلكة على فساده. وإذا انفرد الواحد منهم بالمجد، قرّع عصبيتهم، وكبح من أعنتهم واستأثر بالأموال دونهم، فتكاسلوا عن الغزو وفشل ربحهم ورَئِموا* المذلة والاستعباد. ثم ربي الجيل الثاني منهم على ذلك يحسبون ما ينالهم من العطاء أجراً من السلطان لهم عن الحماية والمعونة لا يجري في عقولهم سواه. وقل أن يستأجر أحد نفسه على الموت، فيصير ذلك وهناً في الدولة وخضداً من الشوكة، وتقبل به على مناحي الضعف والهرم لفساد العصبية بذهاب البأس من أهلها.

والوجه الثاني أن طبيعة الملك تقتضي الترف كما قدمناه، فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم على أعطياتهم، ولا يفي دخلهم بخرجهم. فالفقير منهم يهلك والمترف يستغرق عطاءه بترفه ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخرة إلى أن يقصر العطاء كله عن الترف وعوائده وتمسهم الحاجة وتطالبهم ملوكهم بحصر نفقاتهم في الغزو والحروب فلا يجدون وليجةً، عنها فيوقعون بهم العقوبات وينتزعون ما في أيدي الكثير منهم، يستأثرون به عليهم أو يؤثرون به أبناءهم وصنائع دولتهم، فيضعفونهم لذلك عن إقامة أحوالهم ويضعف صاحب الدولة بضعفهم. وأيضاً إذا كثر الترف في الدولة وصار عطاؤهم مقصراً عن حاجاتهم ونفقاتهم، احتاج صاحب الدولة الذي هو السلطان إلى الزيادة في أعطياتهم حتى يسد خللهم ويزيح عللهم. والجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص، وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدوداً، فإذا وُزّعت الجباية على الأعطيات، وقد حدثت فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهم وكثرة نفقاتهم، نقص عدد الحامية حينئذ عما كان قبل زيادة الأعطيات. ثم يعظم الترف وتكثر مقادير الأعطيات لذلك فينقص عدد الحامية، وثالثاً ورابعاً، إلى أن يعود العسكر إلى أقل الأعداد فتضعف الحماية لذلك وتسقط قوة الدولة، ويتجاسر عليها من يجاوزها من الدول أو من هو تحت يديها من القبائل والعصائب، ويأذن الله فيها بالفناء الذي كتبه على خليقته. وأيضاً فالترف مفسد للخلق بما يحصل في النفس من ألوان الشر والسفسفة وعوائدها كما يأتي في فصل الحضارة، فتذهب منهم خلال الخير التي كانت علامة على الملك ودليلاً عليه ويتصفون بم يناقضها من خلال الشر، فيكون علامة على الإدبار والانقراض بما جعل من ذلك في خليقته وتأخذ الدولة مبادئ العطب وتتضعضع أحوالها وتنزل بها أمراض مزمنة من الهرم إلى أن يقضي عليها.

الوجه الثالث أن طبيعة الملك تقتضي الدعة كما ذكرناه. وإذا اتخذوا الدعة والراحة مؤلفاً وخلقاً صار لهم ذلك طبيعةً وجبلةً، شأن العوائد كلها وإيلافها. فتربى أجيالهم الحادثة في غضارة العيش ومهاد الترف والدعة، وينقلب خُلُق التوحّش وينسون عوائد البداوة التي كان بها الملك من شدة البأس، وتعوّد الافتراس وركوب البيداء وهداية القفر، فلا يفرق بينهم وبين السوقة من الحضر إلا في الثقافة والشارة؛ فتضعف حمايتهم ويذهب بأسهم، وتنخضد شوكتهم ويعود وبال ذلك على الدولة بما تلبس من ثياب الهرم. ثم لا يزالون يتلونون بعوائد الترف والحضارة والسكون والدعة ورقة الحاشية في جميع أحوالهم، وينغمسون فيها وهم في ذلك يبعدون عن البداوة والخشونة وينسلخون عنها شيئاً فشيئاً؛ وينسون خُلُق البسالة التي كانت بها الحماية والمدافعة حتى يعودوا عيالاً على حامية أخرى إن كانت لهم. واعتبر ذلك في الدول التي أخبارُها في الصحف لديك تجد ما قلته لك من ذلك صحيحاً من غير ريبة. وربما يحدث في الدولة إذا طرقها هذا الهرم بالترف والراحة أن يتخير صاحب الدولة أنصاراً وشيعةً من غير جلدتهم ممن تعود الخشونة، فيتخذهم جنداً يكون أصبر على الحرب وأقدر على معاناة الشدائد من الجوع والشظف، ويكون ذلك دواءً للدولة من الهرم الذي عساه أن يطرقها، حتى يأذن الله فيها بأمره. وهذا كما وقع في دولة الترك بالمشرق؛ فإن غالب جندها الموالى من الترك. فتتخير ملوكهم من أولئك المماليك المجلوبين إليهم فرساناً وجنداً فيكونون أجرأ على الحرب، وأصبر على الشظف من أبناء المماليك الذين كانوا قبلهم، وربوا في ماء النعيم والسلطان وظله. وكذلك في دولة الموحدين بأفريقية، فإن صاحبها كثيراً ما يتخذ أجناده من زناتة والعرب ويستكثر منهم ويترك أهل الدولة المتعودين للترف فتستجد الدولة بذلك غفراً آخر سالماً من الهرم. والله وارث الأرض ومن عليها.

* أي ألِفوا

الفصل الرابع عشر: في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص

إعلم أن العمر الطبيعي للأشخاص على ما زعم الأطباء والمنجمون مائة وعشرون سنةً، وهي سنو القمر الكبرى عند المنجمين. ويختلف العمر في كل جيل بحسب القِرانات، فيزيد عن هذا وينقص منه. فتكون أعمار بعض أهل القِرانات مائة تامة، وبعضهم خمسين أو ثمانين أو سبعين على ما تقتضيه أدلة القِرانات عند الناظرين فيها. وأعمار هذه الملة ما بين الستين إلى السبعين كما في الحديث، ولا يزيد على العمر الطبيعي الذي هو مائة وعشرون إلا في الصور النادرة، وعلى الأوضاع الغريبة من الفلك، كما وقع في شأن نوح عليه السلام وقليل من قوم عاد وثمود. وأما أعمار الدول أيضاً وإن كانت تختلف بحسب القِرانات، إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال. والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته. قال تعالى: «حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة»، ولهذا قلنا أن عمر الشخص الواحد هو عمر الجيل. ويؤيده ما ذكرناه في حكمة التيه الذي وقع في بنى إسرائيل، وأن المقصود بالأربعين فيه فناء الجيل الأحياء ونشأة جيل آخر لم يعهدوا الذل ولا عرفوه، فدل على اعتبار الأربعين في عمر الجيل الذي هو عمر الشخص الواحد. وإنما قلنا أن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال، لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد. فلا تزال بذلك سورة العصبية محفوظةً فيهم. فحدهم مرهف وجانبهم مرهوب والناس لهم مغلوبون. والجيل الثاني تحول حالهم بالملك والترفه من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، وكسل الباقين عن السعي فيه، ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة؛ فتنكسر سورة العصبية بعض الشيء وتؤنَس منهم المهانة والخضوع، ويبقى لهم الكثير من ذلك بما أدركوا الجيل الأول وباشروا أحوالهم وشاهدوا اعتزازهم وسعيهم إلى المجد ومراميهم في المدافعة والحماية، فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية؛ وإن ذهب منه ما ذهب ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول أو على ظن من وجودها فيهم. وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تبنّقوه من النعيم وغضارة العيش، فيصيرون عيالاً على الدولة ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم؛ وتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة ويلبسون على الناس في الشارة والزي وركوب الخيل وحسن الثقافة، يموهون بها وهم في الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها. فإذا جاء المطالب لهم، لم يقاوموا مدافعته، فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة، ويستكثر بالموالى ويصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء، حتى يتأذن الله بانقراضها، فتذهب الدولة بما حملت. فهذه كما تراه ثلاثة أجيال فيها يكون هرم الدولة وتخلفها، ولهذا كان انقراض الحسب في الجيل الرابع كما مر، في أن المجد والحسب إنما هو أربعة آباء. وقد أتيناك فيه ببرهان طبيعي كاف ظافر مبني على ما مهدناه قبلُ من المقدمات، فتأمله فلن تعدو وجه الحق، إن كنت من أهل الإنصاف. وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة على ما مر. ولا تعدو الدول في الغالب هذا العمر بتقريب قبله أو بعده، إلا أن عرض لها عارض آخر من فقدان المطالب فيكون الهرم حاصلاً مستولياً والطالب لم يحضرها. ولو قد جاء الطالب لما وجد مدافعاً، «فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعةً ولا يستقدمون». فهذا العمر للدولة بمثابة عمر الشخص من التزايد إلى سن الوقوف ثم إلى سن الرجوع. ولهذا يجري على ألسنة الناس في المشهور أن عمر الدولة مائة سنة، وهذا معناه فأعتبره واتخذ منه قانوناً يصحح لك عدد الآباء في عمود النسب الذي تريده من قبل معرفة السنين الماضية إذا كنت قد استربت في عددهم، وكانت السنون الماضية منذ أولهم محصلة لديك، فعد لكل مائة من السنين ثلاثة من الآباء، فإن نفدت على هذا القياس مع نفود عددهم، فهو صحيح، وإن نقصت عنه بجيل، فقد غلط عددهم بزيادة واحد في عمود النسب، وإن زادت بمثله فقد سقط واحد. وكذلك تأخذ عدد السنين من عددهم إذا كان محصلاً لديك فتأمله تجده في الغالب صحيحاً؛ والله يقدر الليل والنهار.

الرحلة إلى المشرق وولاية القضاء بمصر

«ولما رحلت من تونس منتصف شعبان من سنة أربع وثمانين وسبعمائة، أقمنا في البحر نحوا من أربعين ليلة، ثم وافينا مرسى الإسكندرية يوم الفطر، ولعشر ليال من جلوس الملك الظاهر على التخت، واقتعاد كرسي الملك دون أهله بني قلاوون؛ وكنا على ترقب ذلك، لما كان يؤثر بقاصية البلاد من سموه لذلك، وتمهيده له. وأقمت بالإسكندرية شهرا لتهيئة أسباب الحج ولم يقدَّر عامئذ، فانتقلت إلى القاهرة أول ذي العقدة، فرأيت حاضرة الدنيا، وبستان العالم، ومحشر الأمم، ومدرج الذر من البشر، وإيوان الإسلام وكرسي الملك، تلوح القصور والأواوين في جوه، وتزهر الخوانق والمدارس والكواكب بآفاقه، وتضيء البدور والكواكب من علمائه، قد مثل بشاطئ النيل نهر الجنة ومدفع مياه السماء، يسقيهم العلل والنهل سيحه، ويجني إليهم الثمرات والخيرات ثجه. ومررت في سكك المدينة تغص بزحام المارة، وأسواقها تزخر بالنعم. وما زلنا نتحدث بهذا البلد وبعد مداه في العمران واتساع الأحوال، ولقد اختلفت عبارات من لقيناه من شيوخنا وأصحابنا حاجّهم وتاجرهم في الحديث عنه؛ سألت صاحبنا كبير الجماعة بفاس وكبير العلماء بالمغرب أبا عبد الله المقري مقدمه من الحج سنة أربعين وسبعمائة فقلت له: كيف هذه القاهرة ؟ فقال : من لم يرها لم يعرف عز الإسلام (...)».

الفصل السابع عشر: في أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخُلُق أهلها باختلاف الأطوار

إعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة، ويكتسب القائمون بها في كل طور خلقاً من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر، لأن الخُلُق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه. وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار.

الطور الأول: طور الظفر بالبُغْية وغلب المُدافع والمُمانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة. في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال، والمدافعة عن الحوزة والحماية، لا ينفرد دونهم بشيء، لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغَلب وهي لم تزل بعد بحالها.

الطور الثاني: طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك، وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة. ويكون صاحب الدولة في هذا الطور معنياً باصطناع الرجال واتخاذ الموالى والصنائع والاستكثار من ذلك لجدع الموت أهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له في نسبة الضاربين في الملك بمثل سهمه؛ فهو يدافعهم عن الأمر ويصدهم عن موارده ويردهم على أعقابهم، أن يخلصوا إليه حتى يقر الأمر في نصابه ويفرد أهل بيته بما يبني من مجده، فيعانى من مدافعتهم ومغالبتهم مثل ما عاناه الأولون في طلب الأمر أو أشد؛ لأن الأولين دافعوا الأجانب فكان ظهراؤهم على مدافعتهم أهل العصبية بأجمعهم. وهذا يدافع الأقارب لا يظاهره على مدافعتهم إلا الأقل من الأباعد، فيركب صعباً من الأمر.

الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال، وتخليد الآثار، وبعد الصيت. فيستفرغ وَسعه في الجباية وضبط الدخل والخرج وإحصاء النفقات والقصد فيها، وتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة والهياكل المرتفعة، وإجازة الوفود من أشراف الأمم ووجوه القبائل، وبث المعروف في أهله، هذا مع التوسعة على صنائعه وحاشيته في أحوالهم بالمال والجاه واعتراض جنوده وإدرار أرزاقهم وإنصافهم في أعطياتهم لكل هلال، حتى يظهر أثر ذلك عليهم في ملابسهم، وشكتهم وشاراتهم يوم الزينة، فيباهي بهم الدول المسالمة، ويُرهِب الدول المحاربة. وهذا الطور آخر أطوار الاستبداد من أصحاب الدولة، لأنهم في هذه الأطوار كلها مستقلون بآرائهم بانون لعزهم موضحون الطرق لمن بعدهم.

الطور الرابع: طور القنوع والمسالمة. ويكون صاحب الدولة في هذا قانعاً بما بنى أولوه سلماً لأنظاره من الملوك وأقتاله، مقلداً للماضين من سلفه، فيتبع آثارهم حذو النعل بالنعل ويقتفي طرقهم بأحسن مناهج الاقتداء، ويرى أن في الخروج عن تقليدهم فساد أمره وأنهم أبصر بما بنوا من مجده.

الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير. ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفاً لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، واصطناع أَخْدان السوء وخضراء الدِمَن، وتقليدهم عظيمات الأمور التي لا يستقلون بحملها ولا يعرفون ما يأتون منها يذرون منها مستفسداً لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه، حتى يضْطغِنوا عليه ويتخاذلوا عن نصرته مضيعاً من جنده بما أنفق من أعطياتهم في شهواته وحجب عنهم وجه مباشرته وتفقده، فيكون مخرباً لما كان سلفه يؤسسون، وهادماً لما كانوا يبنون. وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه، ولا يكون لها معه برء، إلى أن تنقرض، كما نبينه في الأحوال التي نسردها. والله خير الوارثين.

الفصل الثالث والعشرون: في حقيقة الملك وأصنافه

المُلك منصب طبيعي للإنسان، لأننا قد بينا أن البشر لا يمكن حياتُهم وجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم. وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتضاء الحاجات، ومد كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعض، ويمانعه الآخر عنها بمقتضى الغضب والألفة ومقتضى القوة البشرية في ذلك؛ فيقع التنازع المفضي إلى المقاتلة، وهي تؤدي إلى الهرج وسفك الدماء وإذهاب النفوس المفضي ذلك إلى انقطاع النوع، وهو مما خصه الباري سبحانه بالمحافظة. فاستحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم. ولا بد في ذلك من العصبية لما قدمناه من أن المطالبات كلها والمدافعات لا تتم إلا بالعصبية. وهذا الملك كما تراه منصب شريف تتوجه نحوه المطالبات ويحتاج إلى المدافعات. ولا يتم شيء من ذلك الا بالعصبيات كما مر. والعصبيات متفاوتة، وكل عصبية فلها تحكُّم وتغلُّب على من يليها من قومها وعشيرها. وليس الملك لكل عصبية، وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجبي الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور، ولا تكون فوق يده يد قاهرة، وهذا هو معنى الملك وحقيقته في المشهور. فمن قصرت به عصبيته عن بعضها مثل حماية الثغور أو جباية الأموال أو بعث البعوث فهو ملك ناقص لم تتم حقيقته، كما وقع لكثير من ملوك البربر في دولة الأغالبة بالقيروان ولملوك العجم صدر الدولة العباسية. ومن قصرت به عصبيته أيضاً عن الاستعلاء على جميع العصبيات، والضرب على سائر الأيدي، وكان فوقه حكم غيره، فهو أيضاً ملك ناقص لم تتم حقيقته، وهؤلاء مثل أمراء النواحي ورؤساء الجهات الذين تجمعهم دولة واحدة (...)

الفصل الخامس والثلاثون: في التفاوت بين مراتب السيف والقلم في الدول

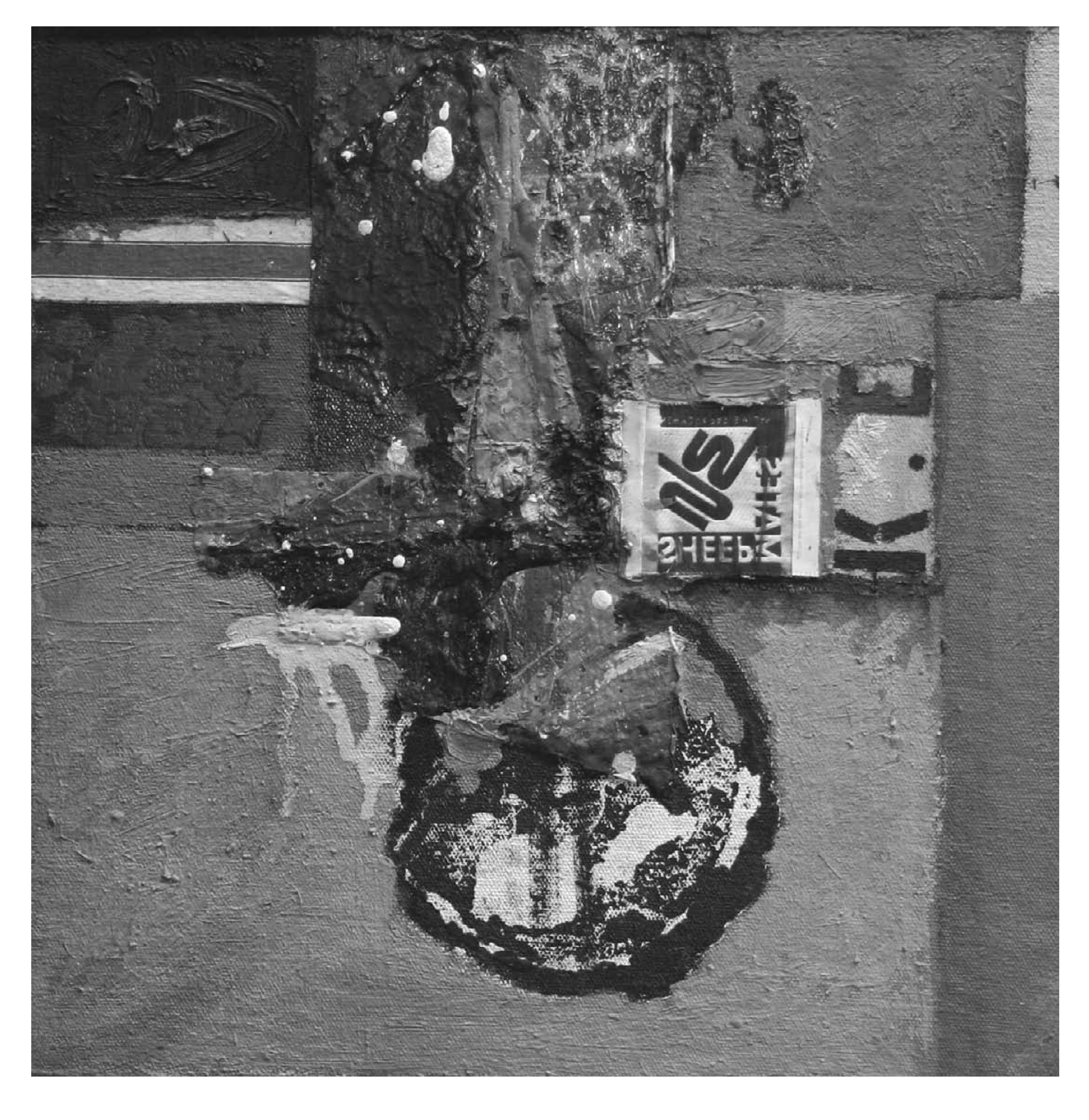
إعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره. إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم؛ لأن القلم في تلك الحال خادم فقط مُنفِّذ للحكم السلطاني، والسيف شريك في المعونة؛ وكذلك في آخر الدولة حيث تضعف عصبيتها كما ذكرناه، ويقل أهلها بما ينالهم من الهرم الذي قدّمناه، فتحتاج الدولة إلى الاستظهار بأرباب السيوف وتقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها، كما كان الشأن أول الأمر في تمهيدها. فيكون للسيف مزية على القلم في الحالتين، ويكون أرباب السيف حينئذ أوسع جاهاً وأكثر نعمة وأسنى إقطاعاً. وأما في وسط الدولة، فيستغني صاحبها بعض الشيء عن السيف لأنه قد تمهّد أمره، ولم يبق همه إلا في تحصيل ثمرات الملك من الجباية والضبط ومباهاة الدول، وتنفيذ الأحكام؛ والقلم هو المعين له في ذلك، فتعظم الحاجة إلى تصريفه وتكون السيوف مهملة في مضاجع أعمالها إلا إذا أنابت نائبة أو دعيت إلى سد فرجة. وما سوى ذلك فلا حاجة إليها. فتكون أرباب الأقلام في هذه الحاجة أوسع جاهاً، وأعلى رتبة، وأعظم نعمةً وثروةً، وأقرب من السلطان مجلساً وأكثر إليه تردداً وفي خلواته نجياً، لأنه حينئذ آلته التي بها يستظهر على تحصيل ثمرات ملكه والنظر إلى أعطافه وتثقيف أطرافه والمباهاة بأحواله، ويكون الوزراء حينئذ وأهل السيوف مستغنى عنهم مبعدين عن باطن السلطان، حذرين على أنفسهم من بوادره. وفي معنى ذلك ما كتب به أبو مسلم للمنصور حين أمره بالقدوم: أما بعد فإنه مما حفظناه من وصايا الفرس أخوف ما يكون الوزراء إذا سكنت الدهماء. سنة الله في عباده والله سبحانه وتعالى أعلم.

«(....) فلما عزل هذا القاضي المالكي سنة ست وثمانين وسبعمائة، اختصني السلطان بهذه الولاية تأهيلا لمكاني وتنويها بذكري، وشافهته بالتفادي من ذلك، فأبى إلا إمضاءه وخلع علي بإيوانه، وبعث من كبار الخاصة من أقعدني بمجلس الحكم بالمدرسة الصالحية بين القصرين؛ فقمت بما دفع إلي من ذلك المقام المحمود، ووفيت جهدي بما آمنني عليه من أحكام الله، لا تأخذني في الله لومة، ولا يرغبنى عنه جاه ولا سطوة؛ مسويا بين الخصمين، آخذا بحق الضعيف من الحكمين، معرضا عن الشفاعات والوسائل من الجانبين، جانحا إلى التثبت في سماع البينات، والنظر في عدالة المنتصبين لتحمل الشهادات؛ فقد كان البر منهم مختلطا بالفاجر، والطيب ملتبسا بالخبيث، والحكام ممسكون عن انتقادهم، متجاوزون عما يظهر عليهم من هناتهم، لما يموهون به من الاعتصام بأهل الشوكة فإن غالبهم مختلطون بالأمراء، معلمون للقرآن، وأئمة في الصلوات، يلبسون عليهم بالعدالة، فيظنون بهم الخير، ويقسمون الحظ من الجاه في تزكيتهم عند القضاء، والتوسل لهم؛ فأعضل داؤهم، وفشت المفاسد بالتزوير والتدليس بين الناس منهم (...)

(...) فصدعت في ذلك بالحق، وكبحت أعنة أهل الهوى والجهل، ورددتهم على أعقابهم. وكان فيهم مُلْتَقَطون سقطوا من المغرب، يُشعْوذون بمفترق من اصطلاحات العلوم هنا وهناك، ولا ينتمون إلى شيخ معروف مشهود، ولا يُعْرفُ لهم كتاب في فن؛ اتخذوا الناس هُزّواً وعقدوا المجالس مثلبةً للأعراض ومثابة للحرم، فأرغمهم ذلك مني وملأهم حسدا؛ وحقدوا علي، وخلوا إلى أهل جلدتهم من سكان الزوايا المنتحلين للعبادة، ليشرون بها الجاه، ويجترؤوا به على الله، وربما اضطُر أهل الحقوق إلى تحكيمهم، فيحكون بما يلقي الشيطان على ألسنتهم، يترخصون به الإصلاح، لا يزعهم الدين عن التعرض لأحكام الله بالجهل، فقطعت الحبل في أيديهم، وأمضيت حكم الله فيمن أجازوه، فلم يغنوا عن الله شيئا وأصبحت زواياهم مهجورة، وبئرهم التي يمتاحون منها معطلة؛ وانطلقوا يواطؤن السفهاء من النيل في عرضي، وسوء الأحدوثة عني بمختلق الإفك وقول الزور، ويبثونه في الناس ويدسون إلى السلطان التظلم مني، فلا يصغي إليهم (...)

(..) فكثُر الشغب علي من كل جانب، وأظلم الجو بيني وبين أهل الدولة، ووافق ذلك مصابي بالأهل والولد، وصلوا من المغرب في السفين فأصابها قاصف من الريح فغرقت، وذهب الموجود والسكن والمولود، فعظم المصاب والجزع، ورجح الزهد؛ واعتزمت على الخروج عن المنصب، فلم يوافقني عليه النصيحُ ممن استشرته، خشيةً من نكير السلطان وسخطه، فتوقفت بين الورد والصدر على صراط الرجاء واليأس. وعن قريب تداركني اللطف الرباني، وشملتني نعمة السلطان أيده الله في النظر بعين الرحمة، وتخلية سبيلي من هذه العهدة التي لم أطق حملها، ولا عرفت كما زعموا مصطلحها، فردها إلى صاحبها الأول، وأنشطني من عقالها (...)»




SHEEP
SHAM

الفصل الأربعون: في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية

اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصَّر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها، واحتاجت إلى مزيد المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا ذلك في الفصل قبله، وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك* عظامهم لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة* أموالهم، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال، فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحِوالة الأسواق، ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد. وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة. فأولاً مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك؛ فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تَقْرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيراً منهم، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد. ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرَّض له غضباً أو بأيسر ثمن، أو لا يجد من يناقشه في شرائه، فيبخس ثمنه على بائعه. ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلّها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات، لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة، فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع، ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد، فيستوعبون في ذلك ناضّ أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة، ويمكثون عطلاً من الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم، وربما تدعوهم الضرورة إلى شيء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن. وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، ويتعدد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة ويؤدي إلى فساد الجباية. فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار ولا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها. فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش.

وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة، وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل. ثم إنه ولو كان مفيداً فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع، فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المَكْس؛ ولو كان غيره في تلك الصفقات لكان تكسبها كلها حاصلاً من جهة الجباية. ثم فيه التعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصهم، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة، نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها تلاف أحوالهم. فافهم ذلك. وكان الفرس لا يُمَلِّكون عليهم إلا من أهل بيت المملكة، ثم يختارونه من أهل الفضل والدين والأدب والسخاء والشجاعة والكرم، ثم يشترطون عليه مع ذلك العدل وأن لا يتخذ صنعة فيضر بجيرانه، ولا يتاجر فيحب غلاء الأسعار في البضائع، وأن لا يستخدم العبيد فإنهم لا يشيرون بخير ولا مصلحة.

واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك؛ فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان. وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا، وفساد للجباية، ونقص للعمارة، وقد ينتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلِّبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاءون، ويبيعونها في وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن. وهذه أشد من الأولى وأقرب إلى فساد الرعية، واختلال أحوالهم. وربما يحمل السلطان على ذلك مَن يُداخِله من هذه الأصناف، أعني التجار والفلاحين، لما هي صناعته التي نشأ عليها، فيحمل السلطان على ذلك ويضرب معه بسهم لنفسه ليحصل على غرضه من جمع المال سريعاً، سيما مع ما يحصل له من التجارة بلا مغرم ولا مَكْس، فإنها أجدر بنمو الأموال وأسرع في تثميره. ولا يفهم ما يدخل على السلطان من الضرر بنقص جبايته. فينبغي للسلطان أن يحذر من هؤلاء ويعرض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه. والله يلهمنا رشد أنفسنا وينفعنا بصالح الأعمال، والله تعالى أعلم.

* امتصاص. امتكه: امتصه جميعه.

* من يسير، أي قليل

الفصل الثالث والأربعون: في أن الظلم مؤذن بخراب العمران

(...) والمراد من هذا أن حصول النقص في العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لا بد منه لما قدمناه، ووباله عائد على الدول. ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب، كما هو المشهور، بل الظلم أعمّ من ذلك، وكل من أخذ مُلك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع، فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة. والمعتدون عليها ظلمة. والمنتهبون لها ظلمة. والمانعون لحقوق الناس ظلمة. وخصاب الأملاك على العموم ظلمة. ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله. واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه. وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري، وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران، كانت حكمة الحظر فيه موجودة، فكان تحريمه مهما، وأدلته من القرآن والسنة كثيرة، أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر. ولو كان كل واحد قادرا على الظلم لوضع بإزائه من العقوبات الزاجرة ما وضع بإزاء غيره من المفسدات للنوع التي يقدر كل أحد على اقترافها من الزنا والقتل والسكر؛ إلا أن الظلم لا يقدر عليه إلا من يقدر عليه، لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان؛ فبولغ في ذمه وتكرير الوعيد فيه، عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه في نفسه، وما ربك بظلام للعبيد.

(...) ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران، تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق، وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات كما سنبين في باب الرزق، لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران. فإذا مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم، بل لا مكاسب لهم سواها، فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك؛ فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتُّخذوا سخريا في معاشهم، بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم، فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم، بل هو معاشهم بالجملة، وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة، وقعدوا عن السعي فيها جملة، فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق.

الاحتكار:

وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع؛ وربما تفرض عليهم تلك الأثمان على التراخي والتعجيل، فيتعللون في تلك الخسارة التي تلحقهم بما تحدثهم المطامع من جبر ذلك بحِوالة الأسواق في تلك البضائع التي فرضت عليهم بالغلاء إلى بيعها بأبخس الأثمان، وتعود خسارة ما بين الصفقتين على رؤوس أموالهم. وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة والواردين من الآفاق في البضائع وسائر السوقة وأهل الدكاكين في المآكل والفواكه وأهل الصنائع فيما يتخذ من الآلات والمواعين، فتشمل الخسارة سائر الأصناف والطبقات، وتتوالى على الساعات وتجحف برؤوس الأموال، ولا يجدون عنها وليجة إلا القعود عن الأسواق لذهاب رؤوس الأموال في جبرها بالأرباح. ويتثاقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك، فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا لأن عامته من البيع والشراء. وإذا كانت الأسواق عطلا منها بطل معاشهم، وتنقص جباية السلطان أو تفسد، لأن معظمها من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات كما قدمناه، ويؤول ذلك إلى تلاشي الدولة، وفساد عمران المدينة ويتطرق هذا الخلل على التدريج ولا يُشعر به. هذا ما كان بأمثال هذه الذرائع والأسباب إلى أخذ الأموال وأما أخذها مجانا والعدوان على الناس في أموالهم وحُرَمهم ودمائهم وأسرارهم وأغراضهم فهو يفضي إلى الخلل والفساد دفعة، وتنتقض الدولة سريعا بما ينشأ عنه من الهرج المفضي إلى الانتقاض ومن أجل هذه المفاسد حظَر الشرع ذلك كله وشرع المكايسة في البيع والشراء وحظَر أكل أموال الناس بالباطل، سداً لأبواب المفاسد المفضية إلى انتقاض العمران بالهرج أو بطلان المعاش.

واعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يُعرض لهم من الترف في الأحوال، فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل على القوانين المعتادة. يستحدثون ألقاباً ووجوهاً يوسعون بها الجباية ليفي لهم الدخل بالخرج، ثم لا يزال الترف يزيد والخرج بسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد، ونطاق الدولة بذلك يزيد إلى أن تمحي دائرتها، ويذهب برسمها ويغلبها طالبها والله أعلم.

«(....) وكنت استأذنت في التقدم إلى مصر بين يدي السلطان لزيارة بيت المقدس، فأذن لي في ذلك. ووصلت إلى القدس ودخلت المسجد، وتبركت بزيارته والصلاة فيه (...)، وقضيت من سنن الزيارة ونافلتها ما يجب، وانصرفت إلى مدفن الخليل عليه السلام. ومررت في طريقي إليه ببيت لحم، وهو بناء عظيم على موضع ميلاد المسيح، شيدت القياصرة عليه بناء بسماطين من العمد الصخور، منجدة مصطفة، مرقوما على رؤوسها صور ملوك القياصرة، وتواريخ دولهم، ميسرة لمن يبتغي تحقيق نقلها بالتراجمة العارفين لأوضاعها، ولقد يشهد هذا المصنع بعظم ملك القياصرة وضخامة دولتهم. ثم ارتحلت من مدفن الخليل إلى غزة، وارتحلت منها، فوافيت السلطان بظاهر مصر، ودخلت في ركابه أواخر شهر رمضان سنة اثنين وثمانمائة (...)».

الفصل السادس والأربعون: في أن الهرم إذا نزل بالدولة لا يرتفع

قد قدمنا ذكر العوارض المؤذنة بالهرم وأسبابه واحدا بعد واحد، وبينا أنها تحدث للدولة بالطبع، وأنها كلها أمور طبيعية لها. وإذا كان الهرم طبيعيا في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية، كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني. والهرم من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها، ولا ارتفاعها بما أنه طبيعي؛ والأمور الطبيعية لا تتبدل. وقد يتنبه كثير من أهل الدول ممن له يقظة في السياسة فيرى ما نزل بدولتهم من عوارض الهرم، ويظن أنه ممكن الارتفاع، فيأخذ نفسه بتلافي الدولة وإصلاح مزاجها عن ذلك الهرم، ويحسبه أنه لحقها بتقصيرِ مَنْ قَبْلَه من أهل الدولة وغفلتهم، وليس كذلك؛ فإنها أمور طبيعية للدولة والَعوائد هي المانعة له من تلافيها. والعوائد منزلة طبيعية أخرى؛ فإن من أدرك مثلا أباه وأكثر أهل بيته يلبسون الحرير والديباج، ويتحلون بالذهب في السلاح والمراكب، ويحتجبون عن الناس في المجالس والصلوات، فلا يمكنه مخالفة سلفه في ذلك إلى الخشونة في اللباس والزي والاختلاط بالناس؛ إذ العوائد حينئذ تمنعه وتقبح عليه مرتكبه، ولو فعله لرُمي بالجنون والوسواس في الخروج عن العوائد دفعة، وخشي عليه عائده ذلك وعاقبته في سلطانه. وانظر شأن الأنبياء في إنكار العوائد ومخالفتها لولا التأييد الإلهي والنصر السماوي. وربما تكون العصبية قد ذهبت فتكون الأبهة تعوض عن موقعها من النفوس، فإذا أزيلت تلك الأبهة مع ضعف العصبية تجاسرت الرعايا على الدولة بذهاب أوهام الأبهة، فتتدرع الدولة بتلك الأبهة ما أمكنها حتى ينقضي الأمر. وربما يحدث عند آخر الدولة قوة توهم أن الهرم قد ارتفع عنها، ويومض ذبالها إيماضة الخمود كما يقع في الذبال المشتعل، فإنه عند مقاربة انطفائه يومض إيماضة توهم أنها اشتعال وهي انطفاء. فاعتبر ذلك ولا تغفل سر الله تعالى وحكمته في اطِّراد وجوده على ما قُرِر فيه، ولكل أجل كتاب.

الفصل الحادي والخمسون: في وفور العمران آخر الدولة وما يقع فيها من كثر الموتان والمجاعات

اعلم أنه قد تقرر لك فيما سلف أن الدولة في أول أمرها لابد لها من الرفقِ في ملَكَتها والاعتدال في إيالتها، إما من الدين إن كانت الدعوة دينية، أو من المكارهة والمحاسنة التي تقتضيها البداوة الطبيعية للدول. وإذا كانت الملكة رفيقة محسنة، انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه، فتُوفّر ويكثر التناسل؛ وإذا كان ذلك كله بالتدريج، فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل. وفي انقضاء الجيلين، تشرف الدولة على نهاية عمرها الطبيعي، فيكون حينئذ العمران في غاية الوفور والنماء. ولا تقولن إنه قد مر لك أن أواخر الدولة يكون فيها الإجحاف بالرعايا وسوء الملكة، فذلك صحيح ولا يعارض ما قلناه، لأن الإجحاف وإن حدث حينئذ وقلت الجبايات، فإنما يظهر أثره في تناقص العمران بعد حين من أجل التدريج في الأمور الطبيعية. ثم إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول والسبب فيه: إما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات، أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج، لهرم الدولة، فيقل احتكار الزرع غالبا. وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة. فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة. والمطر يقوى ويضعف ويقل ويكثر، والزرع والثمار والضرع على نسبته؛ إلا أن الناس واثقون في أقواتهم بالاحتكار، فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات، فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا، وكان بعض السنوات الاحتكار مفقودا فشمل الناس الجوع. وأما كثرة الموتان فلها أسباب من كثرة المجاعات كما ذكرناه أو كثرة الفتن لاختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل، أو وقوع الوباء وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبات الفاسدة. وإذا فسد الهواء، وهو غذاء الروح الحيواني وملابسه دائماً، فيسري الفساد إلى مزاجه؛ فإن كان الفساد قوياً، وقع المرض في الرئة وهذه هي الطواعين وأمراضها مخصوصة بالرئة. وإن كان الفساد دون القوي والكثير، فيكثر العفن ويتضاعف، فتكثر الحميات في الأمزجة وتمرض الأبدان وتهلك. وسبب كثرة العفن والرطوبات الفاسدة في هذا كله كثرة العمران ووفوره آخر الدولة، لما كان في أوائلها من حسن الملكة ورفقها وقلة المغرم، وهو ظاهر. ولهذا تبيَّن في موضعه من الحكمة أنَّ تخلل الخلاء والقفر بين العمران ضروري، ليكون تموج الهواء يُذْهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن بمخالطة الحيوانات، ويأتي بالهواء الصحيح، ولهذا أيضاً فإن الموتان يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير، كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب. والله يقدر ما يشاء.



الباب الرابع

في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق

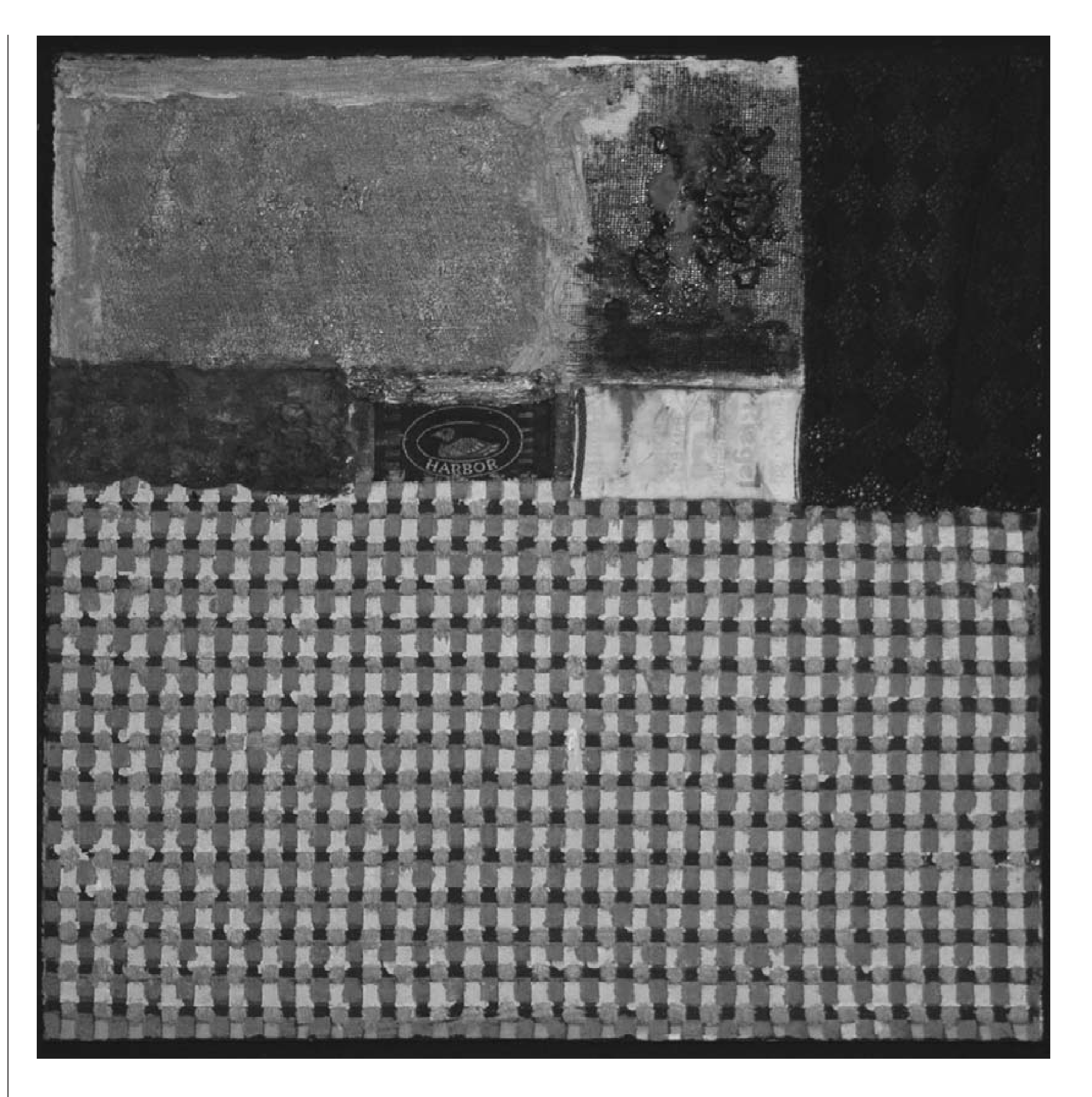
الفصل الخامس: فيما تجب مراعاته في أوضاع المدن وما يحدث إذا غفل عن المراعاة

إعلم أن المدن قرار يتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه، فتُؤْثر الدّعة والسكون، وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار. ولما كان ذلك القرار والمأوى، وجب أن يُراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها، وجلب المنافع، وتسهيل المرافق لها. فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعاً سياج الأسوار، وأن يكون وضع ذلك في تمنع من الأمكنة، إما على هضبة متوعرة من الجبل، وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة، فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها.

ومما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض. فإن الهواء إذا كان راكداً خبيثاً أو مجاوراً للمياه الفاسدة أو منافع متعفنة أو مروج خبيثة أسرع إليها العفن من مجاورتها، فأسرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة وهذا مشاهد.

والمدن التي لم يراع فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض في الغالب. وقد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس من بلاد الجريد بأفريقية؛ فلا يكاد ساكنها أو طارقها يخلُص من حمى العفن بوجه. ولقد يقال أن ذلك حادث فيها ولم تكن كذلك من قبل، ونقل البكري في سبب حدوثه أنه وقع فيها حفر ظهر فيه أناء من نحاس مختوم بالرصاص. فلما فُضّ ختامه صعد منه دخان إلى الجو وانقطع. وكان ذلك مبدأ أمراض الحميات فيه. وأراد بذلك أن الإناء كان مشتملاً على بعض أعمال الطلمسات لوبائه، وأنه ذهب سره بذهابه، فرجع إليها العغن والوباء. وهذه الحكاية من مذاهب العامة ومباحثهم الركيكة. والبكري لم يكن من نباهة العلم واستنارة البصيرة بحيث يدفع مثل هذا، أو يتبين خرفه، فنقله كما سمعه. والذي يكشف لك الحق في ذلك أن هذه الأهوية العفنة أكثر ما يهيئها لتعفين الأجسام وأمراض الحميات ركودُها. فإذا تخللتها الريح وتفشت وذهبت بها يميناً وشمالا، خفّ شأن العفن والمرض البادي منها للحيوانات. والبلد إذا كان كثير الساكن وكثرت حركات أهله، فيتموج الهواء ضرورة، وتحدث الريح المتخللة للهواء الراكد ويكون ذلك معيناً له على الحركة والتموج؛ وإذا خف الساكن لم يجد الهواء معيناً على





حركته وتموجه، وبقي ساكناً راكداً وعظم عفنه وكثر ضرره. وبلد قابس هذه كانت، عندما كانت أفريقية مستجدة العمران كثيرة الساكن، تموج بأهلها موجاً فكان ذلك معيناً على تموج الهواء واضطرابه وتخفيف الأذى منه، فلم يكن فيها كثير عفن ولا مرض، وعندما خف ساكنها ركد هواؤها المتعفن بفساد مياهها، فكثر العفن والمرض.

فهذا وجهه لا غير. وقد رأينا عكس ذلك في بلاد وضعت ولم يراع فيها طيب الهواء، وكانت أولاً قليلة الساكن فكانت أمراضها كثيرة، فلما كثر سكانها انتقل حالها عن ذلك. وهذا مثل دار الملك بفاس لهذا العهد المسمى بالبلد الجديد وكثير من ذلك في العالم فتفهمه تجد ما قلته لك. وأما جلب المنافع والمرافق للبلد فيراعى فيه أمور منها الماء، بأن يكون البلد على نهر أو بإزائها عيون عذبة ثرة. فإن وجود الماء قريباً من البلد يسهل على الساكن حاجة الماء وهي ضرورية، فيكون لهم في وجوده مرفقة عظيمة عامة. ومما يراعى من المرافق في المدن طيب المراعي لسائمتهم، إذ صاحب كل قرار لا بد له من دوجن الحيوان للنتاج والضرع والركوب، ولا بد لها من المرعى، فإذا كان قريباً طيباً كان ذلك أرفق بحالهم لما يعانون من المشقة في بعده؛ ومما راعى أيضاً المزارع فإن الزروع هي الأقوات. فإذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل في اتخاذه وأقرب في تحصيله؛ ومن ذلك الشجر للحطب والبناء، فإن الحطب مما تعم البلوى في اتخاذه لوقوب النيران للاصطلاء والطبخ. والخشب أيضاً ضروري لسقفهم وكثير مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم ؛ وقد يراعى أيضاً قربها من البحر لتسهيل الحاجات القاصية من البلاد النائية، إلا أن ذلك ليس بمثابة الأول. وهذه كلها متفاوتة بتفاوت الحاجات وما تدعو إليه ضرورة الساكن. وقد يكون الواضع غافلاً عن حسن الاختيار الطبيعي أو إنما يراعي ما هو أهم على نفسه وقومه، ولا يذكر حاجة غيرهم كما فعله العرب لأول الإسلام في المدن التي اختطوها بالعراق وأفريقية، فإنهم لم يراعوا فيها إلا الأهم عندهم من مراعي الإبل وما يصلح لها من الشجر والماء الملح، ولم يراعوا الماء ولا المزارع ولا الحطب ولا مراعي السائمة من ذوات الظلف، ولا غير ذلك كالقيروان والكوفة والبصرة وأمثالها، ولهذا كانت أقرب إلى الخراب ما لم تراع فيها الأمور الطبيعية.

ومما يراعى في البلاد إلى الساحلية التي على البحر أن تكون في جبل أو تكون بين أمة من الأمم موفورة العدد، تكون صريخاً للمدينة متى طرقها طارق من العدو، والسبب في ذلك أن المدينة إذا كانت حاضرة البحر، ولم يكن بساحتها عمران للقبائل أهل العصبيات، ولا موضعها متوعر من الجبل، كانت في غرة للبيات وسهل طروقها في الأساطيل البحرية على عدوها وتحيفه لها لما يأمن من وجود الصريخ لها. وأن الحضر المتعودين للدعة قد صاروا عيالاً وخرجوا عن حكم المقاتلة. وهذه كالإسكندرية من المشرق وطرابلس من المغرب وبونة وسلا.

ومتى كانت القبائل والعصائب مُوَطَّنين بقربها بحيث يبلغهم الصريخ والنعير، وكانت متوعرة المسالك على من يرومها باختطاطها في هضاب الجبال وعلى أسنمتها، كان لها بذلك منعة من العدو ويئسوا من طروقها لما يكابدونه من وعرها وما يتوقعونه من إجابة صريخها، كما في سبتة وبجاية وبلد القل على صغرها. فافهم ذلك واعتبره في اختصاص الإسكندرية باسم الثغر من لدن الدولة العباسية مع أن الدعوة من ورائها ببرقة وأفريقية. وإنما اعتبر في ذلك المخافة المتوقعة فيها من البحر لسهولة وضعها ولذلك والله أعلم كان طروق العدو للاسكندرية وطرابلس في الملة مرات متعددة، والله تعالى أعلم.

(...) ورجعت قبائل المغل إلى تمر، وساروا تحت رايته. وذهب طقطمش في ناحية الشمال، وراء بلغار، متذمما بقبائل اروس من شعوب الترك في الجبال. وسارت عصائب الترك كلها تحت رايات تمر؛ ثم اضطرب ملوك الهند، واستصرخ خارجٌ منهم بالأمير تمر، فسار إليهم في عساكر المغل، وملك دلي، وفر صاحبها إلى كنباية مرسى بحر الهند، وعاثوا في نواحي بلاد الهند. ثم بلغه هنالك مهلك الظاهر برقوق بمصر، فرجع إلى البلاد، ومر على العراق، ثم على أرمينته وأرزنكان، حتى وصل سيواس فخربها، وعاث في نواحيها، ورجع عنها أول ستة ثلاث من المائة التاسعة. ونازل قلعة الروم، فامتنعت، وتجاوزها إلى حلب، فقابله نائب الشام وعساكره في ساحتها، ففضّهم، واقتحم المغل المدينة من كل ناحية. ووقع فيها من العيث والنهب والمصادرة واستباحة الحُرُم، ما لم يَعهد الناسُ مثله؛ ووصل الخبر إلى مصر، فتجهز السلطان فرج ابن الملك الظاهر إلى المدافعة عن الشام، وخرج في عساكره من الترك مسابقاً المغل وملكهم تمر أن يصدهم عنها (....)» .

الفصل الثامن عشر: في أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده

قد بينا لك فيما سلف أن الملك والدولة غاية للعصبية، وأن الحضارة غاية للبداوة، وأن العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقة له عمر محسوس، كما أن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمراً محسوساً. وتبين في المعقول والمنقول أن الأربعين للإنسان غاية في تزايد قواه ونموها. وأنه إذا بلغ سن الأربعين وقفت الطبيعة عن أثر النشوء والنمو برهة، ثم تأخذ بعد ذلك في الانحطاط. فلتعلم أن الحضارة في العمران أيضاً كذلك، لأنه غاية لا مزيد وراءها وذلك أن الترف والنعمة إذا حصلا لأهل العمران دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها. والحضارة كما علمت هي التفنن في الترف، واستجاده أحواله، والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه من الصنائع المهيئة للمطابخ أو الملابس أو المباني أو الفرش أو الآنية ولسائر أحوال المنزل. وللتأنق في كل واحد من هذه صنائع كثيرة لا يحتاج إليها عند البداوة وعدم التأنق فيها. وإذا بلغ التأنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية، تبعه طاعة الشهوات، فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها. أما دينها فلاستحكام صبغة العوائد التي يعسر نزعها، وأما دنياها فلكثرة الحاجات والمؤنات التي تطالب بها العوائد ويعجز وينكب عن الوفاء بها. وبيانه أن المصر بالتفنن في الحضارة تعظم نفقات أهله، والحضارة تتفاوت بتفاوت العمران. فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل. وقد كنا قدمنا أن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجته. ثم تزيدها المكوس غلاة لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها، وهو زمن وضع المكوس في الدول لكثرة خرجها حينئذ كما تقدم. والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤنة أنفسهم، فيكون المَكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها. فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج عن القصد إلى الإسراف. ولا يجدون وليجة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها، وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الإملاق والخاصة، ويغلب عليهم الفقر ويقل المستامون للبضائع فتكسد الأسواق، ويفسد حال المدينة. وداعية ذلك كله إفراط الحضارة والترف. وهذه مفسدات في المدينة على العموم في الأسواق والعمران. وأما فساد أهلها في ذاتهم واحداً واحداً على الخصوص فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها. فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه. وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك والغوص عليه وستجماع الحيلة له، فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش والخَلابة والسرقة والفجور في الأيمان والربا في البياعات، ثم تجدهم لكثرة الشهوات والملاذ الناشئة عن الترف أبصر بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبداوعيه واطِّراح الحشمة في الخوض فيه، حتى بين الأقارب وذوي الأرحام والمحارم الذين تقتضي البداوة الحياء منهم في الإقذاع بذلك. وتجدهم أيضاً أبصر بالمكر والخديعة، يدفعون بذلك ما عساه أن ينالهم من القهر وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح، حتى يصير ذلك عادة وخلُقاً لأكثرهم إلا من عصمه الله. ويموج بحر المدينة بالسفلة من أهل الأخلاق الذميمة، ويجاريهم فيها كثير من ناشئة الدولة وولدانهم ممن أُهمل عن التأديب وأهملته الدولة من عدادها وغلب عليه خلُق الجوار وإن كانوا أهل أنساب وبيوتات. وذلك أن الناس بشر متماثلون وإنما تفاضلوا وتميزوا بالخلق واكتساب الفضائل واجتناب الرذائل.

فمن استحكمت فيه صبغة الرذيلة بأي وجه كان، وفسد خلق الخير فيه، لم ينفعه زكاء نسبه ولا طيب منبته. ولهذا تجد كثيراً من أعقاب البيوت وذوي الأحساب والأصالة وأهل الدول منطرحين في الغمار، منتحلين للحرف الدنيئة في معاشهم بما فسد من أخلاقهم وما تلونوا به من صبغة الشر والسفسفة، وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها وانقراضها وهو معنى قوله تعالى: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً». ووجهه حينئذ إن مكاسبهم حينئذ لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالبة النفس بها فلا تستقيم أحوالهم. وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحداً واحداً اختل نظام المدينة وخربت. وهذا معنى ما يقوله بعض أهل الخواص أن المدينة إذا كثر فيها غرس النارنج تأذنت بالخراب، حتى أن كثيراً من العامة يتحامى غرس النارنج بالدور تطيراً به. وليس المراد ذلك ولا أنه خاصية في النارنج، وإنما معناه أن البساتين وإجراء المياه هو من توابع الحضارة.

ثم أن النارنج والليه والسرو وأمثال ذلك مما لا طعم فيه ولا منفعة، هو من غاية الحضارة إذ لا يقصد بها في البساتين إلا أشكالها فقط، ولا تغرس إلا بعد التفنن في مذاهب الترف. وهذا هو الطور الذي يُخشى معه هلاك المصر وخرابه كما قلناه. ولقد قيل مثل ذلك في الدفلى وهو من هذا الباب. إذ الدفلى لا يقصد بها إلا تلون البساتين بنورها ما بين أحمر وأبيض وهو من مذاهب الترف. ومن مفاسد الحضارة الإنهماك في الشهوات والاسترسال فيها لكثرة الترف، فيقع التفنن في شهوات البطن من المآكل والملاذ والمشارب وطيبها. ويتبع ذلك التفنن في شهوات الفرج بأنواع المناكح من الزنا واللواط، فيفضي ذلك إلى فساد النوع إما بواسطة اختلاط الأنساب كما في الزنا، فيجهل كل واحد ابنه، إذ هو لغير رشدة، لأن المياه مختلطة في الأرحام، فتفقد الشفقة الطبيعية على البنين والقيام عليهم فيهلكون، ويؤدي ذلك إلى انقطاع النوع، أو يكون فساد النوع بغير واسطة، كما في اللواط المؤدي إلى عدم النسل رأساً وهو أشد في فساد النوع. والزنا يؤدي إلى عدم ما يوجد منه. ولذلك كان مذهب مالك رحمه الله في اللواط أظهر من مذهب غيره، ودل على أنه أبصر بمقاصد الشريعة واعتبارها للمصالح. فافهم ذلك واعتبر به أن غاية العمران هي الحضارة والترف، وأنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات. بل نقول إن الأخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد، لأن الإنسان إنما هو إنسان باقتداره على جلب منافعه ودفع مضاره واستقامة خلقه للسعي في ذلك.

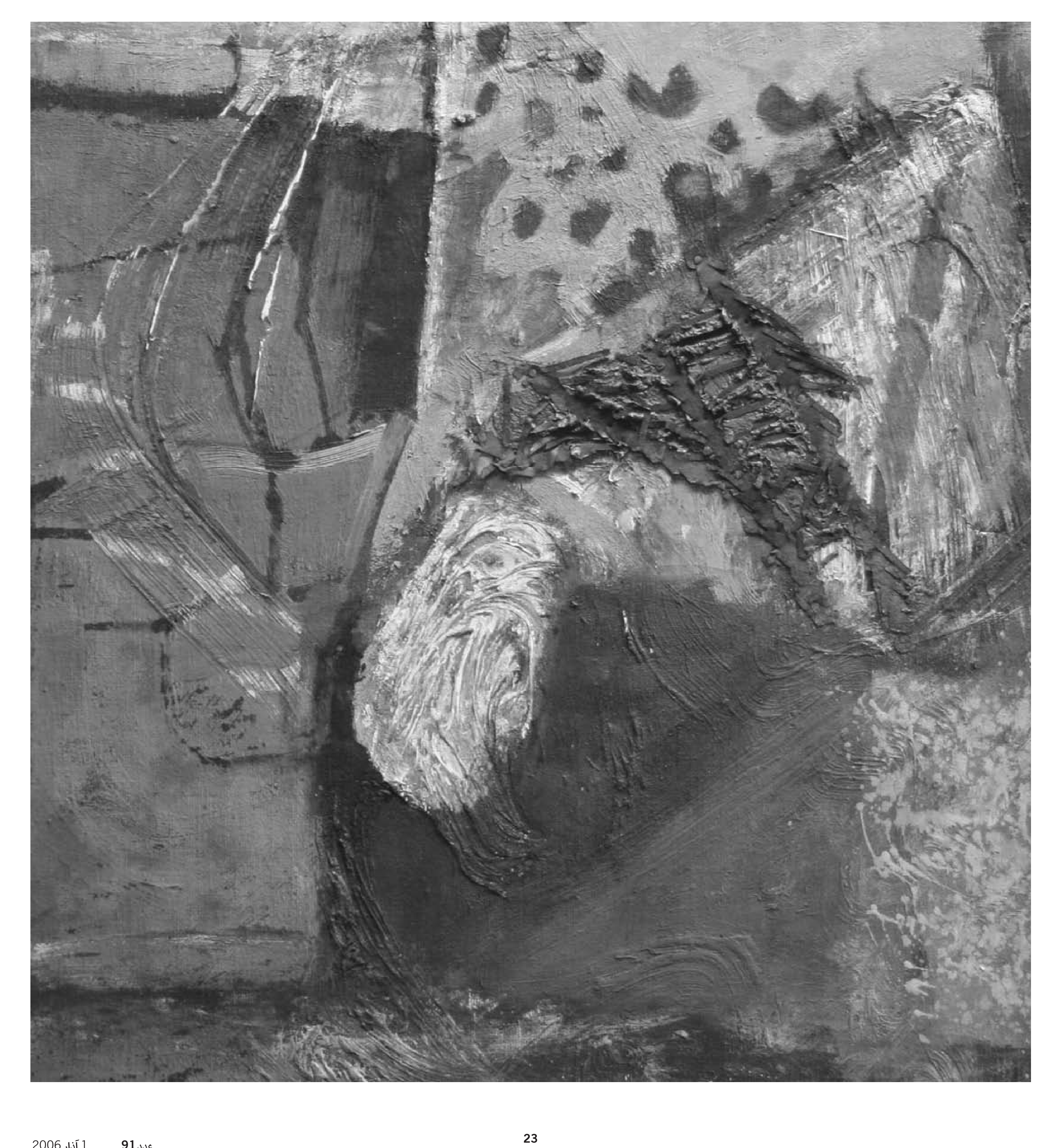
والحضري لا يقدر على مباشرته حاجاته إما عجزاً لما حصل له من الدعة، أو ترفاً لما حصل من المربى في النعيم والترف، وكلا الأمرين ذميم. وكذلك لا يقدر على دفع المضار واستقامة خلقه للسعي في ذلك. والحضري بما قد فقد من خلُق الإنسان بالترف والنعيم في قهر التأديب والتعلم، فهو بذلك عيال على الحامية التي تدافع عنه. ثم هو فاسد أيضاً غالباً بما فسدت منه العوائد وطاعتها في ما تلونت به النفس من مكانتها كما قررناه إلا في الأقل النادر. وإذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه ودينه، فقد فسدت إنسانيته وصار مسخاً على الحقيقة. وبهذا الاعتبار كان الذين يتقربون من جند السلطان إلى البداوة والخشونة أنفع من الذين يتربون على الحضارة وخلقها. وهذا موجود في كل دولة. فقد تبين أن الحضارة هي سن الوقوف لعمر العالم في العمران والدول، والله سبحانه وتعالى كل يوم هو في شأن، لا يشغله شأن عن شأن.

«(...) لقاء الأمير تمر سلطان المغل والططر

«لما وصل الخبر إلى مصر بأن الأمير تمر مَلَكَ بلاد الروم، وخرّب سيواس، ورجع إلى الشام، جمع السلطان عساكره (...) ويئس الأمير تمر من مهاجمة البلد، فأقام بمَرْقب على قبة يلبغا يراقبنا ونراقبه، أكثر من شهر، تجاول العسكران في هذه الأيام مرات ثلاثا أو أربعا، فكانت حربهم سجالا. ثم نمي الخبر إلى السلطان وأكابر أمرائه أن بعض الأمراء المنغمسين في الفتنة يحاولون الهرب إلى مصر للثورة بها، فأجمع رأيهم للرجوع إلى مصر خشية من انتقاض الناس وراءهم، واختلال الدولة، (...). وجاءني القضاة والفقهاء، واجتمعتْ بمدرسة العادلية؛ واتفق رأيهم على طلب الأمان من الأمير تمر على بيوتهم وحرمهم، وشاوروا في ذلك نائب القلعة، فأبى عليهم ذلك ونكره، فلم يوافقوه. وخرج القاضي برهان الدين بن مفلح الحنبلي ومعه شيخ الفقراء بزاوية فأجابهم إلى التأمين، وردهم باستدعاء الوجوه والقضاة، فخرجوا إليه متدلين من السور بما صبحهم من التقدمة، فأحسن لقاءهم وكتب لهم الرقاع بالأمان، وردهم على أحسن الآمال، واتفقوا معه على فتح المدينة من الغد، وتصرف الناس في المعاملات، ودخول أمير ينزل بمحل الإمارة منها، ويملك أمرهم بعز ولايته .

وأخبرني القاضي برهان الدين أنه سأله عني، وهل سافرت مع عساكر مصر أو أقمت بالمدينة، فأخبره بمقامي بالمدرسة حيث كنت، وبتنا تلك الليلة على أهبة الخروج إليه، فحدث بين بعض الناس تشاجر في المسجد الجامع، وأنكر البعض ما وقع من الاستنامة إلى القول. وبلغني الخبر من جوف الليل، فخشيت البادرة على نفسي، وبكرت سحرا إلى جماعة القضاة عند الباب، وطلبت الخروج أو التدلي من السور، لما حدث عندي من توهمات ذلك الخبر، فأبوا علي أولا، ثم أصخوا لي، ودلوني من السور. فوجدت بطانته عند الباب، ونائبه الذي عينه للولاية على دمشق، واسمه شاه ملك، من بني جقطاي أهل عصابته، فحييتهم وحيوني، وفديت وفدوني، وقدم لي شاه ملك، مركوبا ، وبعث معي من بطانة السلطان من أوصلني إليه. فلما وقفت بالباب خرج الإذن بإجلاسي في خيمة هنالك تجاور خيمة جلوسه، ثم زيد في التعريف باسمي أني القاضي المالكي المغربي، فاستدعاني، ودخلت عليه بخيمة جلوسه، متكئا على مرفقه، وصحاف الطعام تَمرُّ بين يديه، يشير بها إلى عصب المغل جلوسا أمام خيمته، حلقا حلقا. فلما دخلت عليه فاتحت بالسلام، وأوميت إيماءة الخضوع، فرفع رأسه، ومد يده إلي فقبلتها، وأشار بالجلوس فجلست حيث انتهيت. ثم استدعى من بطانته الفقيه عبد الجبار بن النعمان من فقهاء الحنفية بخوارزم، فأقعده يترجم ما بيننا، وسألني من أين جئت من المغرب، ولما جئت (...)





الباب الخامس

في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل

الفصل الأول: في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية

إعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده، إلى كبره، «والله الغني وأنتم الفقراء». والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان، وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه فقال: «خلق لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه وسخر لكم البحر وسخر لكم الفلك وسخر لكم الأنعام». وكثير من شواهده. ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف. وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك. وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بعوض. فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف، سعى في اقتناء المكسب لينفق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها. قال الله تعالى: «فابتغوا عند الله الرزق». وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله. إلا أنها إنما تكون معينة ولا بد من سعيه معها كما يأتي فتكون له تلك المكاسب معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة ،ورياشاً ومتمولاً إن زادت على ذلك. ثم إن ذلك الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سُمِّي ذلك رزقاً. قال صلى الله عليه وسلم: «إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت». وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا؛ والمُتَمَلَك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسباً. وهذا مثل التراث فإنه يسمى بالنسبة إلى الهالك كسباً ولا يسمى رزقاً إذ لم يحصل به منتفع؛ وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به يسمى رزقاً. هذا حقيقة مسمى الرزق عند أهل السنة. وقد اشترط المعتزلة في تسميته رزقاً أن يكون بحيث يصح تملكه وما لا يُتَمَلَّك عندهم لا يسمى رزقاً. وأخرجوا الغُصوبات* والحرام كله عن أن يسمى شيء منها رزقا. والله تعالى يرزق الغاصب والظالم والمؤمن والكافر برحمته وهدايته من يشاء. ولهم في ذلك حجج ليس هذا موضع بسطها. ثم إعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل؛ فلا بد في الرزق من سعي وعمل لو في تناوله وابتغائه من وجوهه. قال تعالى: «فابتغوا عند الله الرزق». والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فالكل من عند الله. فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومُتموّل. لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر. وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع. ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمةً لكل متمول، وهما الذخيرة والقِنْية لأهل العالم في الغالب. وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حِوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل؛ فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة. وإذا تقرر هذا كله فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع، فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله، وهو القصد بالقنية، إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية.

وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها، مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمته أكثر، وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها، فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت. وقد تخفى ملاحظة العمل، كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحَظ في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح. فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية، وتَبَيَّن مُسمى الرزق وأنه المنتفع به. فقد بان معنى الكسب والرزق وشرح مسماهما.

واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمران، تأذَّن الله برفع الكسب ألا ترى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية؟ وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية كما قدمناه قبل. ومن هذا الباب تقول العامة في البلاد إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها. حتى إن الأنهار والعيون ينقطع جريها في القفر لما أن فَوْر العيون إنما يكون بالأنباط والامتراء الذي هو بالعمل الإنساني، كالحال في ضروع الأنعام. فما لم يكن إنباط ولا امتراء نضبت وغارت بالجملة، كما يجف الضرع إذا ترك امتراؤه. وانظره في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها، ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن. والله مقدر الليل والنهار.

* أي الأشياء المغتصبة أو المغصوبة

(...) وجاءه الخبر بفتح باب المدينة، وخروج القضاة وفاء بما زعموا من الطاعة التي بذل لهم فيها الأمان، فرُفع من بين أيدينا، لما في ركبته من الداء، وحُمل على فرسه فقبض شكائمه، واستوى في مركبه. وضربت الآلات حفافيه حتى ارتج لها الجو. وسار نحو دمشق، ونزل في تربة منجك عند باب الجابية، فجلس هناك، ودخل إليه القضاة وأعيان البلد، ودخلت في جملتهم، فأشار إليهم بالانصراف، وإلى شاه ملك نائبه أن يخلع عليهم في وظائفهم، وأشار إلي بالجلوس، فجلست بين يديه. ثم استدعى أمراء دولته القائمين على أمر البناء، فأحضروا عرفاء البنيان المهندسين، وتناظروا في إذهاب الماء الدائر بحفير القلعة، لعلهم يعثرون بالصناعة على منفذه، فتناظروا في مجلسه طويلا، ثم انصرفوا؛ وانصرفت إلى بيتي داخل المدينة بعد أن استأذنته في ذلك، فأذن فيه. وأقمت في كسر البيت، واشتغلت بما طلب مني في وصف بلاد المغرب، فكتبته في أيام قليلة، ورفعته إليه فأخذه من يدي، وأمر موقعه بترجمته إلى اللسان المغلي. ثم اشتد في حصار القلعة، ونصب عليها الآلات من المجانيق، والنفوط ، والعرادات، والنقب، فنصبوا لأيام قليلة ستين منجنيقا إلى ما يشاكلها من الآلات الأخرى، وضاق الحصار بأهل القلعة، وتهدم بناؤها من كل جهة، فطلبوا الأمان .

وكان بها جماعة من خدام السلطان ومخلفه، فأمنهم السلطان تمر، وحضروا عنده. وخرب القلعة وطمس معالمها، وصادر أهل البلد على قناطير من الأموال استولى عليها بعد أن أخذ جميع ما خلفه صاحب مصر هنالك من الأموال والظفر والخيام. ثم أطلق أيدي النقابة على بيوت أهل المدينة، فاستوعبوا أناسيها، وأمتعتها، وأضرموا النار فيما بقي من سقط الأقمشة والخرثي، فاتصلت النار بحيطان الدور المدعمة بالخشب، فلم تزل تتوقد إلى أن اتصلت بالجامع الأعظم، وارتفعت إلى سقفه، فسال رصاصه، وتهدمت سقفه وحوائطه، وكان أمرا بلغ مبالغه في الشناعة والقبح. وتصاريف الأمور بيد الله يفعل في خلقه ما يريد، ويحكم في ملكه ما يشاء (...).

الفصل الخامس: في أن الجاه مفيد للمال

وذلك أنا نجد صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يساراً وثروة من فاقد الجاه. والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يُتقرَّب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه. فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كمالي؛ فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه وجميع معاشاته إن تبذل فيه الأعواض من العمل، يَستعمل فيها الناس من غير عَوَض، فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه. فهو بين قِيَم للأعمال يكتسبها وقِيَم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوفر عليه. والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يساراً وثروة. ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش كما قدمناه. وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله، وعلى نسبة سعيه. وهؤلاء هم أكثر التجار.

ولهذا تجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير. ومما يشهد لذلك أنا نجد كثيراً من الفقهاء وأهل الدين والعبادة، إذا اشتهروا حسُنَ الظنُّ بهم واعتقد الجمهور معاملة الله في إرفادهم، فأخلص الناس في إعالتهم على أحوال دنياهم والاعتمال في مصالحهم، وأسرعت إليهم الثروة وأصبحوا مياسير من غير مال مقتنى، إلا ما يحصل لهم من قِيَم الأعمال التي وقعت المعونة بها من الناس لهم. رأينا من ذلك أعداداً في الأمصار والمدن. وفي البدو يسعى لهم الناس في الفلح والتَّجْر، وكلٌّ قاعدٌ بمنزله لا يبرح من مكانه فينمو ماله ويعظم كسبه ويتأثل الغنى من غير سعي؛ ويعجب من لا يفطن لهذا السر في حال ثروته وأسباب غناه ويساره. والله سبحانه وتعالى يرزق من يشاء بغير حساب.

الفصل السادس: في أن السعادة والكسب إنما يحصل غالباً لأهل الخضوع والتملق وأن هذا الخُلُق من أسباب السعادة

قد سلف لنا فيما سبق أن الكسب الذي يستفيده البشر إنما هو قيم أعمالهم. ولو قدِّر أحد عُطْلٌ عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية. وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته. وعلى نسبه ذلك نمو كسبه أو نقصانه. وقد بينا آنفاً أن الجاه يفيد المال لما يحصل لصاحبه من تقرب الناس إليه بأعمالهم وأموالهم في دفع المضار وجلب المنافع. وكان ما يتقربون به من عمل أو مال عوضاً عما يحصلون عليه بسبب الجاه من الأغراض في صالح أو طالح. وتصير تلك الأعمال في كسبه وقِيَمِها أموال وثروة له، فيستفيد الغنى واليسار لأقرب وقت. ثم إن الجاه متوزعٌ في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة؛ وينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفل إلى من لا يملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه، وبين ذلك طبقات متعددة؛ حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم، لأن النوع الإنساني لا يتم وجوده وبقاؤه إلا بالتعاون بين أبنائه على مصالحهم، لأنه قد تقرر أن الواحد منهم لا يتم وجوده، وإنه وإن ندر ذلك في صورة مفروضة لا يصح بقاؤه.

ثم إن هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه لجهلهم في الأكثر بمصالح النوع ولما جعل لهم من الاختيار، وأن أفعالهم إنما تصدر بالفكر والروية لا بالطبع. وقد يمتنع من المعاونة فيتعين حَمْلُه عليها. فلا بد من حامل يُكْرِه أبناءَ النوع على مصالحهم لتتم الحكمة الإلهية في بقاء هذا النوع. وهذا معنى قوله تعالى ''ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سِخْرِياً ورحمة ربك خير مما يجمعون''. فقد تبين أن الجاه هو القدرة الحاملَة للبشر على التصرف في من تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة، ليحملهم على دفع مضارهم وجلب منافعهم في العدل بأحكام الشرائع والسياسة، وعلى أغراضه فيما سوى ذلك. ولكن الأول مقصود في العناية الربانية بالذات، والثاني داخل فيها بالعَرَض، كسائر الشرور الداخلة في القضاء الإلهي، لأنه قد لا يتم وجود الخير الكثير إلا بوجود شر يسير من أجل المواد، فلا يفوت الخير بذلك، بل يقع على ما ينطوي عليه من الشر اليسير. وهذا معنى وقوع الظلم في الخليقة؛ فتفهَّم.

ثم إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق، وكل واحدة من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه. والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش، ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه. فإن كان الجاه متسعاً كان الكسب الناشئ عنه كذلك؛ وإن كان ضيقاً قليلاً فمثله. وفاقد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهباً وآيباً في تنميته، كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب. وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخَصَاصة في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقاً ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة. وإذا تقرر ذلك، وأن الجاه متفرع وأن السعادة والخير مقترنان بحصوله، علمت أن بذله وإفادته من أعظم النعم وأجلِّها، وأن باذله من أجَلِّ المنعَّمين. وإنما يبذله لمن تحت يديه، فيكون بذله بيد عالية وعزة، فيحتاج طالبه ومبتغيه إلى خضوع وتملق؛ كما يسال أهل العز والملوك، وإلا فيتعذر حصوله. فلذلك قلنا إن الخضوع والتملق من أسباب حصول هذا الجاه المُحصِّل للسعادة والكسب، وإن أكثر أهل الثروة والسعادة بهذا التملق. ولهذا نجد الكثير ممن يتخلق بالترفع والشمم لا يحصل لهم غرض الجاه، فيقتصرون في التكسب على أعمالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة. واعلم أن هذا الكِبر والترفع من الأخلاق المذمومة، إنما يحصل من توهم الكمال، وأن الناس يحتاجون إلى بضاعته مِن علم أو صناعة. كالعالم المتبحر في علمه والكاتب المجيد في كتابته أو الشاعر البليغ في شعره؛ وكل محسن في صناعته يتوهم أن الناس محتاجون لما بيده، فيحدث له ترفع عليهم بذلك. وكذا يتوهم أهل الأنساب ممن كان في آبائه ملك أو عالم مشهور أو كامل في طور، يعبرون به بما رأوه أو سمعوه من رجال آبائهم في المدينة ويتوهمون أنهم استحقوا مثل ذلك بقرابتهم إليهم ووراثتهم عنهم. فهم متمسكون في الحاضر بالأمر المعدوم. وكذلك أهل الحيلة والبصر والتجارب بالأمور، قد يتوهم بعضهم كمالاً في نفسه بذلك واحتياجاً إليه. وتجد هؤلاء الأصناف كلهم مترفعين لا يخضعون لصاحب الجاه ولا يتملقون لمن هو أعلى منهم ويستصغرون من سواهم لاعتقادهم الفضل على الناس، فيستنكف أحدهم عن الخضوع ولو كان للملك ويعده مذلة وهواناً وسفهاً.

ويحاسب الناس في معاملتهم إياه بمقدار ما يتوهم في نفسه ويحقد على من قصر له في شيء مما يتوهمه من ذلك. وربما يدخل على نفسه الهموم والأحزان من تقصيرهم فيه ويستمر في عناء عظيم من إيجاب الحق لنفسه أو إباية الناس له من ذلك. ويحصل له المقت من الناس لما في طباع البشر من التأله. وقل أن يُسلِّم أحدٌ منهم لأحد في الكمال والترفع عليه إلا أن يكون ذلك بنوع من القهر والغلبة والاستطالة. وهذا كله في ضمن الجاه. فإذا فقد صاحب هذا الخلق الجاه، وهو مفقود له كما تبين لك، مَقَته الناسُ بهذا الترفع ولم يحصل له حظ من إحسانهم وفقد الجاه لذلك من أهل الطبقة التي هي أعلى منه لأجل المقت، وما يحصل له بذلك من القعود عن تعاهدهم وغشيان منازلهم، ففسد معاشه وبقي في خصاصة وفقر أو فوق ذلك بقليل. وأما الثروة فلا تحصل له أصلاً. ومن هذا اشتهر بين الناس أن الكامل في المعرفة محروم من الحظ وأنه قد حوسب بما رزق من المعرفة، واقتطع ذلك من الحظ، وهذا معناه. ومن خلق لشيء يسر له. والله المقدر لا رب سواه.

ولقد يقع في الدول أضراب في المراتب من أهل هذا الخُلق، ويرتفع فيها كثير من السفلة وينزل كثير من العلية بسبب ذلك. وذلك أن الدول إذا بلغت نهايتها من التغلب والاستيلاء، انفرد منها منبت الملك بملكهم وسلطانهم ويئس من سواهم من ذلك، وإنما صاروا في مراتب دون مرتبة الملك، وتحت يد السلطان وكأنهم خول له. فإذا استمرت الدولة وشمخ الملك، تساوى حينئذ في المنزلة عند السلطان كل من انتمى إلى خدمته وتقرب إليه بنصيحة واصطنعه السلطان لغنائه في كثير من مهماته. فتجد كثيراً من السوقة يسعى في التقرب من السلطان بجده ونصحه ويتزلف إليه بوجوه خدمته ويستعين على ذلك بعظيم من الخضوع والتملق له ولحاشيته وأهل نسبه. حتى يرسخ قدمه معهم وينظمه السلطان في جملته، فيحصل له بذلك حظ عظيم من السعادة وينتظم في عدد أهل الدولة. وناشئة الدولة حينئذ من أبناء قومها الذين ذللوا أضغانهم ومهدوا أكنافهم مغترين بما كان لآبائهم في ذلك من الآثار، لم تسمح به نفوسهم على السلطان ويعتدُّون بآثاره ويجرون في مضمار الدولة بسببه، فيمقتهم السلطان لذلك ويباعدهم. ويميل إلى هؤلاء المصطنعين الذين لا يعتدون بقديم ولا يذهبون إلى دالَّة ولا ترفُّع. إنما دأبهم الخضوع له والتملق والاعتمال في غرضه متى ذهب إليه، فيتسع جاههم وتعلو منازلهم وتنصرف إليهم الوجوه والخواطر بما يحصل لهم من قبل السلطان والمكانة عنده. ويبقى ناشئة الدولة فيما هم فيه من الترفع والاعتداد بالقديم لا يزيدهم ذلك إلا بعداً من السلطان ومقتاً وإيثاراً لهؤلاء المصطنعين عليهم، إلى أن تنقرض الدولة. وهذا أمر طبيعي في الدولة. ومنه جاء شأن المصطنعين في الغالب. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق لا رب سواه.

الفصل الخامس عشر: في أن خلق التجارة نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة من المروءة

قد قدمنا في الفصل قبله أن التاجر مدفوع إلى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والأرباح؛ ولا بد في ذلك من المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج، وهي عوارض هذه الحرفة. وهذه الأوصاف نقصٌ من الذكاء والمروءة وتجْرَح فيها لأن الأفعال لا بد من عود آثارها على النفس. فأفعال الخير تعود بآثار الخير والذكاء، وأفعال الشر والسفسفة تعود بضد ذلك، فتتمكن وترسخ إن سبقت وتكررت، وتنقص خلال الخير إن تأخرت عنها بما ينطبع من آثارها المذمومة في النفس شأن الملكات الناشئة عن الأفعال. وتتفاوت هذه الآثار بتفاوت أصناف التجار في أطوارهم. فمن كان منهم سافل الطور محالفاً لأشرار الباعة أهل الغش والخِلابة والخديعة والفجور في الأيمان إقراراً وإنكاراً، كانت رداءة تلك الخلق عنه أشد وغلبت عليه السفسفة وبَعُد عن المروءة واكتسابها بالجملة. وإلا فلا بد له من تأثير المكايسة والمماحكة في مروءته، وفقدان ذلك منهم في الجملة. ووجود الصنف الثاني منهم الذي قدمناه في الفصل قبله أنهم يدَّرعون بالجاه ويعوض لهم من مباشرة ذلك، فهم نادر وأقل من النادر. وذلك أن يكون المال قد يوجد عنده دفعة بنوع غريب أو ورثه عن أحد من أهل بيته فحصلت له ثروة تعينه على الاتصال بأهل الدولة وتكسبه ظهوراً وشهرة بين أهل عصره فيرتفع عن مباشرة ذلك بنفسه ويدفعه إلى من يقوم له به من وكلائه وحشمه. ويسهل له الحكام النصفة في حقوقهم بما يؤنسونه من بره وإتحافه فيبعدونه عن تلك الخلق بالبعد عن معاناة الأفعال المقتضية لها كما مر. فتكون مروءتهم أرسخ وأبعد عن تلك المحاجاة إلا ما يسري من آثار تلك الأفعال من وراء الحجاب، فإنهم يضطرون إلى مشارفة أحوال أولئك الوكلاء ورفاقهم أو خلافهم فيما يأتون أو يدرون من ذلك. إلا أنه قليل ولا يكاد يظهر أثره. والله خلقكم وما تعملون.

«وكتبت حينئذ كتابا إلى صاحب المغرب، عرفته بما دار بيني وبين سلطان الططر تمر، وكيف كانت واقعته معنا بالشام، وضمنت ذلك في فصل من الكتاب نصه:

وإن تفضلتم بالسؤال عن حال المملوك، فهي بخير والحمد له ، وكنت في العام الفارط توجهت صحبة الركاب السلطاني إلى الشام عندما زحف الططر إليه من بلاد الروم والعراق، مع ملكهم تمر، واستولى على حلب وحماة وحمص وبعلبك، وخربها جميعا، وعاثت عساكره فيها بما لم يسمع أشنع منه. ونهض السلطان في عساكره لاستنقاذها، وسبق إلى دمشق، وأقام في مقابلته نحوا من شهر، ثم قفل راجعا إلى مصر، وتخلف الكثير من أمرائه وقضاته، وكنت في المخلفين (...)




53 листа 1931

الباب السادس

في العلوم وأصنافها والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مقدمة ولواحق

الفصل الحادي عشر: في أن عالم الحوادث الفعلية إنما يتم بالفكر

اعلم أن عالم الكائنات يشتمل على ذوات محضة، كالعناصر وآثارها والمكونات الثلاثة عنها. التي هي المعدن والنبات والحيوان. وهذه كلها متعلقات القدرة الإلهية وعلى أفعال صادرة عن الحيوانات، واقعة بمقصودها، متعلقة بالقدرة التي جعل الله لها عليها: فمنها منتظم مرتب، وهي الأفعال البشرية، ومنها غير منتظم ولا مرتب، وهي أفعال الحيوانات غير البشر. وذلك الفكر يدرك الترتيب بين الحوادث بالطبع أو بالوضع، فإذا قصد إيجاد شيء من الأشياء، فلأجل الترتيب بين الحوادث لابد من التفطن بسببه أو علته أو شرطه، وهي على الجملة مبادئه، إذ لا يوجد إلا ثانياً عنها ولا يمكن إيقاع المتقدم متأخراً، ولا المتأخر متقدماً. وذلك المبدأ قد يكون له مبدأ آخر من تلك المبادئ لا يوجد إلا متأخراً عنه، وقد يرتقي ذلك أو ينتهي. فإذا انتهى إلى آخر المبادىء في مرتبتين أو ثلاث أو أزيد، وشرع في العمل الذي يوجد به ذلك الشيء بدأ بالمبدأ الأخير الذي انتهى إليه الفكر، فكان أول عمله.

ثم تابع ما بعده إلى آخر المسببات التي كانت أول فكرته. مثلا: لو فكر في إيجاد سقف يكنه انتقل بذهنه إلى الحائط الذي يدعمه، ثم إلى الأساس الذي يقف عليه الحائط فهو آخر الفكر. ثم يبدأ في العمل بالأساس، ثم بالحائط، ثم بالسقف، وهو آخر العمل. وهذا معنى قولهم: أول العمل آخر الفكرة، وأول الفكرة آخر العمل. فلا يتم فعل الإنسان في الخارج إلا بالفكر في هذه المرتبات لتوقف بعضها على بعض. ثم يشرع في فعلها. وأول هذا الفكر هو المسبب الأخير، وهو آخرها في العمل. وأولها في العمل هو المسبب الأول وهو آخرها في الفكر. ولأجل العثور على هذا الترتيب يحصل الإنتظام في الأفعال البشرية. وأما الأفعال الحيوانية لغير البشر فليس فيها انتظام، لعدم الفكر الذي يعثر به الفاعل على الترتيب فيما يفعل. إذ الحيوانات إنما تدرك بالحواس، ومدركاتها متفرقة خلية من الربط لأنة لا يكون إلا بالفكر. ولما كانت الحواس المعتبرة في عالم الكائنات هي المنتظمة، وغير المنتظمة إنما هي تبع لها؛ اندرجت حينئذ أفعال الحيوانات فيها، فكانت مسخّرة للبشر؛ واستولت أفعال البشر على عالم الحوادث بما فيه، فكان كله في طاعته



وتسخُّره. وهذا معنى الاستخلاف المشار إليه في قوله تعالى: «إني جاعل في الأرض خليفة». فهذا الفكر هو الخاصة البشرية التي تميز بها البشر عن غيره من الحيوان. وعلى قدر حصول الأسباب والمسببات في الفكر مرتبة تكون إنسانيته. فمن الناس من تتوالى له السببية في مرتبتين أو ثلاث، ومنهم من لا يتجاوزها، ومنهم من ينتهي إلى خمس أو ست، فتكون إنسانيته أعلى. واعتبر ذلك بلاعب الشطرنج: فإن في اللاعبين من يتصور الثلاث حركات والخمس الذي ترتيبها وضعي، ومنهم من يقصر عن ذلك لقصور ذهنه. وإن كان هذا المثال غير مطابق. لأن لعب الشطرنج بالملكة، ومعرفة الأسباب والمسببات بالطبع. لكنه مثال يحتذي به الناظر في تعقل ما يورد عليه من القواعد. والله خلق الإنسان وفضّله على كثير ممن خلق تفضيلا.

الفصل الثاني عشر: في العقل التجريبي وكيفية حدوثه

إنك تسمع في كتب الحكماء قولهم أن الإنسان هو مدني الطبع، يذكرونه في إثبات النبوات وغيرها. والنسبة فيه إلى المدينة، وهي عندهم كناية عن الاجتماع البشري. ومعنى هذا القول، أنه لا تُمكن حياة المنفرد من البشر، ولا يتم وجوده إلا مع أبناء جنسه. وذلك لما هو عليه من العجز عن استكمال وجوده وحياته، فهو محتاج إلى المعاونة في جميع حاجاته أبداً بطبعه. وتلك المعاونة لابد فيها من المفاوضة أولا، ثم المشاركة وما بعدها. وربما تفضي المعاملة عند اتحاد الأعراض إلى المنازعة والمشاجرة فتنشأ المنافرة والمؤالفة. والصداقة والعداوة. ويؤول إلى الحرب والسلم بين الأمم والقبائل. وليس ذلك على أي وجه اتفق، كما بين الهمل من الحيوانات، بل للبشر بما جعل الله فيهم من انتظام الأفعال وترتيبها بالفكر كما تقدم. جُعل منتظماً فيهم ويسّرهم لإيقاعه على وجوه سياسية وقوانين حكمية، ينكبُّون فيها عن المفاسد إلى المصالح، وعن الحسن إلى القبيح، بعد أن يميزوا القبائح والمفسدة. بما ينشأ عن الفعل من ذلك عن تجربة صحيحة، وعوائد معروفة بينهم، فيفارقون الهُمّل من الحيوان. وتظهر عليهم نتيجة الفكر في انتظام الأفعال، وبُعدها عن المفاسد. هذه المعاني التي يحصل بها ذلك لا تبعد عن الحس كل البعد ولا يتعمق فيها الناظر، بل كلها تُدرك بالتجربة وبها يُستفاد. لأنها معان جزئية تتعلق بالمحسوسات وصدقها وكذبها، يظهر قريبا في الواقع، فيستفيد طالبُها حصول العلم بها من ذلك. ويستفيد كلُّ واحد من البشر القدر الذي يُسّر له منها، مقتنصاً له بالتجربة بين الواقع في معاملة أبناء جنسه. حتى يتعين له ما يجب وينبغي، فعلا وتركا. وتحصل في ملابسة الملكة في معاملة أبناء جنسه. ومن تتبع ذلك سائرَ عمره حصل له العثور على كل قضية. ولابد بما تسعه التجربة من الزمن. وقد يُسهّل الله على كثير من البشر تحصيل ذلك في أقرب زمن التجربة، إذا قلد فيها الآباء والمشيخة والأكابر، ولقن عنهم ووعى تعليمهم، فيستغني عن طول المعاناة في تتبع الوقائع واقتناص هذا المعنى من بينها. ومن فقد العلم في ذلك والتقليد فيه أو أعرض عن حسن استماعه واتّباعه، طال عناؤه في التأديب بذلك، فيجري في غير مألوف ويدركها على غير نسبة، فتوجد آدابه ومعاملاته سيئة الأوضاع بادية الخلل، ويفسد حاله في معاشه بين أبناء جنسه. وهذا معنى القول المشهور: «من لم يؤدبه والده أدبه الزمان». أي من لم يلقن الآداب في معاملة البشر من والديه، وفي معناهما المشيخة والأكابر، ويتعلم ذلك منهم رجع إلى تعلمه بالطبع من الواقعات على توالي الأيام، فيكون الزمان معلمه ومؤدبه لضرورة ذلك بضرورة المعاونة التي في طبعه. وهذا هو العقل التجريبي، وهو يحصل بعد العقل التمييزي الذي تقع به الأفعال كما بيناه. وبعد هذين مرتبة العقل النظري الذي تكفّل بتفسيره أهل العلوم، فلا تحتاج إلى تفسيره في هذا الكتاب. والله جعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون.

الفصل الأربعون: في أن الشدة على المتعلمين مضرة بهم

وذلك أن إرهاف الحد بالتعليم مضر بالمتعلم سيما في أصاغر الولد لأنه من سوء الملكة. ومن كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين أو المماليك أو الخدم سطا به القهر وضيَّق عن النفس في انبساطها وذهب بنشاطها ودعاه إلى الكسل وحمل على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلمه المكر والخديعة لذلك وصارت له هذه عادة وخُلُقاً، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمرن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله؛ وصار عيالاً على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخُلُق الجميل، فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها، فارتكس وعاد في أسفل السافلين. وهكذا وقع لكل أمة حصلت في قبضة القهر ونال منها العسف، واعتبرْهُ في كل من يملك أمره عليه. ولا تكون الملكة الكافلة له رفيقة به. وتجد ذلك فيهم استقراء؛ وانظره في اليهود وما حصل بذلك فيهم من خلق السوء حتى إنهم يوصفون في كل أفق وعصر بالحرج ومعناه في الاصطلاح المشهور التخابث والكيد وسببه ما قلناه. فينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده أن لا يستبدا عليهما في التأديب. وقد قال محمد بن أبي زيد في كتابه الذي ألفه في حكم المعلمين والمتعلمين: «لا ينبغي لمؤدب الصبيان أن يزيد في ضربهم إذا احتاجوا إليه على ثلاثة أسواط شيئا». ومن كلام عمر رضي الله عنه: «من لم يؤدبه الشرع لا أدبه الله»؛ حرصاً على صون النفوس عن مذلة التأديب وعلماً بأن المقدار الذي عينه الشرع لذلك أملَكُ له فإنه أعلم بمصلحته. ومن أحسن مذاهب التعليم ما تقدم به الرشيد لمعلم ولده. قال خلف الأحمر: «بعث إلي الرشيد في تأديب ولده محمد الأمين فقال: يا أحمر إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة قلبه فصيَّر يدك عليه مبسوطة وطاعته لك واجبة، وكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين؛ أقرئه القرآن وعرفْه الأخبار وروّه الأشعارَ وعلمه السنن وبصّرْه بمواقع الكلام وبَدئه؛ وامنعْه من الضحك إلا في أوقاته، وخُذْه بتعظيم مشايخ بني هاشم إذا دخلوا عليه، ورفع مجالس القواد إذا حضروا مجلسه. ولا تَمُرَّن بك ساعة إلا وأنت مغتنم فائدةً تفيده إياها من غير أن تحزنه فتميت ذهنه؛ ولا تمعن في مسامحته فيستحلي الفراغ ويألفه. وقَوّمْه ما استطعت بالقرب والملاينة، فإنْ أباهما، فعليك بالشدة والغلظة»، انتهى.

الفصل الثاني والأربعون: في أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها

والسبب في ذلك أنهم معتادون النظر الفكري والغوص على المعاني وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها في الذهن، أموراً كلية عامة ليحكم عليها بأمر العلوم لا بخصوص مادة ولا شخص ولا جيل ولا أمة ولا صنف من الناس. ويطبقون من بعد ذلك الكلي على الخارجيات. وأيضا يقيسون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتادوه من القياس الفقهي. فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها في الذهن ولا تصير إلى المطابقة إلا بعد الفراغ من البحث والنظر. ولا تصير بالجملة إلى المطابقة وإنما يتفرغ ما في الخارج عما في الذهن من ذلك كالأحكام الشرعية فإنها فروع عما في المحفوظ من أدلة الكتاب والسنة، فتطلب مطابقة ما في الخارج لها بعكس الأنظار في العلوم العقلية التي تطلب في صحتها مطابقتها لما في الخارج. فهم متعودون في سائر أنظارهم الأمور الذهنية والأنظار الفكرية لا يعرفون سواها. والسياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما في الخارج، وما يلحقها من الأحوال ويتبعها فإنها خفية. ولعل أن يكون فيها ما يمنع من إلحاقها بشبه أو مثال، وينافي الكلي الذي يحاول تطبيقه عليها. ولا يقاس شيء من أحوال العمران على الآخر كما اشتبها في أمر واحد، فلعلهما اختلفا في أمور فتكون العلماء لأجل ما تعودوه من تعميم الأحكام وقياس الأمور بعضها على بعض إذا نظروا في السياسة، أفرغوا ذلك في قالب أنظارهم ونوع استدلالاتهم فيقعون في الغلط كثيرا ولا يؤمن عليهم. ويلحق بهم أهل الذكاء والكَيْس من أهل العمران لأنهم ينزعون بثقوب أذهانهم إلى مثل شأن الفقهاء من الغوص على المعاني والقياس والمحاكاة فيقعون في الغلط. والعامي السليم الطبع، المتوسط الكيس لقصور فكره عن ذلك وعدم اعتياده إياه، يقتصر لكل مادة على حكمها وفي كل صنف من الأحوال والأشخاص على ما اختص به، ولا يعدي الحكم بقياس ولا تعميم، ولا يفارق في أكثر نظره المواد المحسوسة، ولا يجاوزها في ذهنه، كالسابح لا يفارق البر عند الموج. قال الشاعر

«فلا توغلَنّ إذا ما سبحْت فإن السلامةَ في الساحل»،

فيكون مأمونا من النظر في سياسته مستقيم النظر في معاملة أبناء جنسه فيَحْسُن معاشه وتندفع آفاته ومضاره باستقامة نظره. «وفوق كل ذي علم عليم». ومن هنا يتبين أن صناعة المنطق غير مأمونة الغلط لكثرة ما فيها من الانتزاع، وبُعْدها عن المحسوس، فإنها تنظر في المعقولات الثواني. ولعل المواد فيها ما يمانع تلك الأحكام وينافيها عند مراعاة التطبيق اليقيني. وأما النظر في المعقولات الأوَل، وهي التي تجريدها قريب، فليس كذلك لأنها خيالية وصور المحسوسات حافظة مؤذنة بتصديق انطباقه. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق.

الفصل السادس والأربعون: في أن اللغة ملكة صناعية

إعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وتصوُّرها بحسب تمام الملكة أو نقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب. فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة. والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولا وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالا. ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة. فالمتكلم من العرب حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولا ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك. ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم واستعماله يتكرر، إلى أن يصير ذلك ملكةً وصفةً راسخة، ويكون كأحدهم. هكذا تصيَّرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها العجم والأطفال. وهذا هو معنى ما تقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع، أي بالملكة الأولى التي أُخذت عنهم ولم يأخذوها عن غيرهم. ثم إنه لما فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطتهم الأعاجم، وسبب فسادها أن الناشئ من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب، فيميّز بها عن مقصوده لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم، ويسمع كيفيات العرب أيضا فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه فاستحدث ملكة وكانت ناقصة عن الأولى. وهذا معنى فساد اللسان العربي، ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم. ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم. وأما من بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم. وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الإحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق.

(...) وهذا الملك تمر من زعماء الملوك وفراعنتهم، والناس ينسبونه إلى العلم، وآخرون إلى اعتقاد الرفض، لما يرون من تفضيله لأهل البيت، وآخرون إلى انتحال السحر، وليس من ذلك كله في شيء؛ إنما هو شديد الفطنة والذكاء، كثير البحث واللجاج بما يعلم وبما لا يعلم، عمره بين الستين والسبعين، وركبته اليمنى عاطلة من سهم أصابه في الغارة أيام صباه على ما أخبرني، فيجرها في قريب المشي، ويتناوله الرجال على الأيدي عند طول المسافة، وهو مصنوع له، والملك لله يؤتيه من يشاء من عباده».

من كتاب: التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً – لابن خلدون

خاتمة

وقد كدنا أن نخرج عن الغرض، ولذلك عزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الأول الذي هو طبيعة العمران وما يعرض فيه. وقد استوفينا من مسائله ما حسيناه كفاية له. ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا؛ فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله، وإنما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه، والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئا فشيئا إلى أن يكمل. والله يعلم وأنتم لا تعلمون.

قال مؤلف الكتاب عفى الله عنه: أتممت هذا الجزء الأول المشتمل على المقدمة بالوضع والتأليف قبل التنقيح والتهذيب في مدة خمسة أشهر آخرها منتصف عام تسعة وسبعين وسبعمائة. ثم نقحته بعد ذلك وهذبته وألحقت به تواريخ الأمم كما ذكرت في أوله وشرطته. وما العلم إلا من عند الله العزيز الحكيم.



